



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتغنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج

د. محمد عبدالعزيز عبدالدايم
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤٢١ - ١٤٢٢ هـ
٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م

الرسالة ١٥٨
الحولية الحادية والعشرون

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٩-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٢، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٢، المجلة التربوية ١٩٨٢، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الرسالة: ١٥٨

نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج

د. محمد عبدالعزيز عبدالدايم
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



المؤلف:**محمد عبدالعزيز عبدالدايم**

قسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة
القاهرة - الجيزة

الإنتاج العلمي:**- الكتب**

- ١ - (١٩٩٢) في مقدمات النحو العربي، القاهرة: دار الثقافة العربية.
- ٢ - (١٩٩٢) في بناء الجملة الفعلية، القاهرة: مكتبة النصر.
- ٣ - (١٩٩٥) الفعل العربي: بعض معمولاته وقضايا عمله،
القاهرة: دار الثقافة العربية.

- المقالات

- ٤ - (١٩٩٦) نظام أقسام الكلام في النظرية النحوية - حولية
الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد، العدد الرابع.
- ٥ - (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين المدرسين العربي التراثي
والبنوي المعاصر، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد،
المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني.
- ٦ - (١٩٩٨) الوحدة التركيبية للجملة العربية، حولية الجامعة
الإسلامية العالمية - إسلام آباد، العدد السادس.

المحتوى

١١ الملخص
١٢ مقدمة
١٤	١ - الدرس الصرفي العربي بين واقعين
١٤	أ - الواقع التراثي،
١٥	ب - الواقع المعاصر،
١٦	ج - احتياجاته التي يكشف عنها الواقع المعاصر
٢١	٢ - المفهوم
٢١	- الظاهرة الصرفية:
٢١	أولاً - جوانبها
٢٣	ثانياً - علاقتها بالمبنيات وبالتغيرات القوتولوجية
٢٧	- الوحدة الصرفية : - في الدرس الغربي
٢٩	- في الدرس العربي
٣٥	٣ - المنهج
٣٥	- مقدمة:
٣٥	١ - المنهج: لغة واصطلاحاً
٣٦	٢ - التحليل الصرفي بين نظريتي الصرف العربية والغربية
٣٨	- النموذج الأول (نموذج الجداول التصريفية)
٣٨	أ - فكرته
٣٨	ب - تطبيقاته
	ج - مقابله الغربي (نموذج الكلمة - التصريف Word - Paradigm:
٣٨	(التاريخ - المصطلح - الفكرة)
٣٩	د - معالم معالجته
٤١	- النموذج الثاني (نموذج للعلامة)

- أ - فكرته ٤١
- ب - تطبيقاته ٤١
- ج - مقابله الغربي (نموذج الوحدة - الترتيب Item-Arrangement):
(التاريخ - المصطلح - الفكرة) ٤٢
- د - معالم معالجته ٤٤
- النموذج الثالث (نموذج الميزان الصرفي) ٤٦
- أ - فكرته ٤٦
- ب - تطبيقاته ٤٨
- ج - مقابله الغربي (منهج الوحدة - العملية Item-Process):
(التاريخ - المصطلح - الفكرة) ٤٨
- د - معالم معالجته ٤٩
- ٤ - بين نظرية الصرف العربية وتركيب العربية الصرفي ٥٦
- نتائج البحث ٦٠
- الهوامش ٦٤
- المراجع والدراسات ٧٣

الملخص

تمثل النظرية الصرفية العربية مرحلة مهمة في النظرية الصرفية العامة، وبخاصة مناهجها المبتكرة لوصف التغييرات الصرفية في اللغة العربية. ويهدف هذا البحث إلى أمرين، هما: إظهار أهم مفاهيم النظرية الصرفية العربية ومناقشتها، واستنباط المناهج الصرفية في هذه النظرية: الميزان الصرفي، والعلامات الصرفية والجداول الصرفية.

أولاً: يصف البحث مفهوم اللغويين العرب للظاهرة الصرفية وجهاتها المختلفة، والوحدة الصرفية في اللغة العربية. وهو يبين في ذلك ما ضمنه اللغويون العرب في درس الصرفي للغة العربية وما أخرجوه منه. ويبيّن البحث، أيضاً، أنهم قد درسوا الظاهرة الصرفية في العربية بقيامهم بوصف الأبنية الصرفية وتصنيفاتها وعلاقتها. ويناقش البحث، كذلك، سبب اختيارهم الكلمة وحدة صرفية صغرى بدلاً من المورفيم.

ثانياً: يكشف البحث عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية، هي: الميزان والعلامات والجداول الصرفية. وهو يعرّف وظائف كل واحد منها. كما يبين كيف تفي هذه المناهج الثلاثة بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية، وكيف أنها مناهج متكاملة تقوم بأمر الوصف الصرفي للغة العربية. ويقارن البحث هذه المناهج الثلاثة بثلاثة مناهج استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة تسمى مناهج الوحدة - العملية «التغيير» Item - Process ويختصر بـ IP، والوحدة - الترتيب Item - Arrangement، ويختصر بـ IA، والكلمة - التصريف Wood-Paradigm، ويختصر بـ WP. ويشرح البحث كيف يغطي الميزان جميع التغييرات الصرفية في الكلمات العربية، ولماذا استنبطوا ثلاثة أنماط من الموازين الصرفية. كما يعرض البحث أين تستخدم العلامات والجداول الصرفية، وكيف تغطي حالات صرفية خاصة في اللغة العربية.

مقدمة

تعالج هذه الدراسة الجانب التنظيري من الدرس الصرفي العربي؛ إذ هي معنية في المقام الأول برصد النظرية الصرفية في الدرس اللغوي التراثي العربي، وذلك من خلال الوقوف على بعض مفاهيم النظرية الصرفية؛ حيث ناقشت مفهومي الظاهرة الصرفية والوحدة الصرفية في التصور العربي، ومن خلال بلورة المناهج الثلاث التي رأى الباحث أن الصرفيين العرب قد استنبطوها لدراسة التركيب الصرفي للغة العربية.

وقد اتخذت هذه الدراسة عنوان النظرية الصرفية على الرغم من دورانها حول المناهج الصرفية الثلاث التي استنبطها الصرفيون العرب وما يقابلها من مناهج غربية لأنها رأته:

- أن تقييد نظرية الصرف العربي بكونها دراسة في المفهوم والمنهج يعود بها إلى موضوعها الدقيق دون زيادة عن مرادها أو نقصان.

- أن المنهج الصرفي على أقل تقدير هو أهم عناصر النظرية الصرفية؛ مما يجعل عنوان المناهج الصرفية بالنظرية الصرفية أمراً مقبولاً ولا سيما وقد تكفلت دراسات عدة ببيان عناصرها الأخرى، كأصولها واتجاهاتها وما إلى ذلك الأمر الذي يعني أن ليس ثمة حاجة إلى حشد هذه العناصر الأخرى ودراستها من جديد.

- أن المنهج على أقصى تقدير يمكن أن يكون هو عين النظرية؛ إذ إن المنهج الصرفي هو الطريقة التي سلكها الصرفيون لدراسة التركيب الصرفي للغة، ولا يخفى أن الطريقة التي يتخذها أهل أي فن لمعالجة فنهم هي ما يعرف اصطلاحاً بالنظرية. ويمكن كذلك أن يسمى المنهج بالنظرية في الصرف مثلما يسمى العامل بنظرية النحو العربي وهو ليس أكثر من طريقة استنبطها النحاة العرب لدراسة الجمل في اللغة العربية.

- وقد عالجت في تصور الصرفيين العرب للظاهرة الصرفية الجوانب المختلفة للظاهرة لديهم، وناقشت ما أخرجوه من الظاهرة من بنى الكلمات، مثل بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة بتفسير إخراجهم لها ثم بيان

الرأي في ذلك الإخراج. كما ناقشت إدخالهم في الدرس الصرفي الجانب الفونولوجي للتركيب الصرفية. وقد ناقشت الوحدة الصرفية ببيان ماهيتها وعلاقتها بتحققاتها الفعلية.

- وقد وقفت هذه الدراسة في إطار معالجتها للمنهج على ثلاثة نماذج يمكن أن تمثل مناهج الصرفيين العرب للدرس الصرفي الذي تصدوا لمعالجته تمثلت هذه النماذج التي رأى البحث أنها نماذج المنهج الصرفي العربي الثلاثة في الجدول التصريفية والعلامة الصرفية والموازن الصرفية.
- وقد كان عرضها للنماذج الثلاثة ببيان فكرته وتطبيقات النموذج في اللغة العربية، ومقابلته في الدرس الصرفي الغربي تراثياً أو معاصراً، ومعالج النموذج العربي ومقابلته الغربي.

١ - الدرس الصرفي العربي بين واقعين

ينطوي الدرس الصرفي العربي على واقعين يتمثلان في الواقع التراثي وواقع الدرس المعاصر ويمكن إجمال الحديث عنهما على النحو التالي:

أ. الواقع التراثي:

قام اللغويون العرب القدامى على الدرس الصرفي، فاستوفوا مختلف جهات التركيب الداخلي للكلمات في اللغة العربية؛ إذ عالج الصرفيون العرب مختلف جهات الكلمات ببيان حروفها؛ عنداً وضبطاً وترتيباً وأصالةً وزيادة... إلخ، وتناولوا مختلف التغيرات التي ترد لاشتقاق الكلمات بعضها من بعض أو لتصريف الكلمات على مختلف الأوجه التي تكون للكلمة من تنكير إلى تأنيث، ومن إفراد إلى تثنية أو إلى جمع... إلخ.

على أن استيفاءهم للجوانب المختلفة للتركيب الداخلي للكلمات لم يأت، كما هي طبيعة الأشياء، من أول الدرس الصرفي مع طوره الأول، بل جاء مع الطور الثاني. فقد جاء الدرس الصرفي التراثي على أكثر من طور، وذلك على النحو التالي:

- الطور الأول: ويمكن أن يكشفه كتاب سيبويه الذي قام، في جانبه الصرفي، على دراسة الأبنية وتصنيفاتها والتدريب عليها فيما يسمى بمسائل التمرين. يقول سيبويه: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابيه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»^(١). والنص يفيد أن سيبويه يعالج الأبنية وفق التصور الذي يقدمه الميزان الصرفي وكان يسميه الفعل، ويتناول تصنيف هذه الأبنية كما في إشارته إلى صحيح ومعتل، ويُعنى كذلك بمسائل التمرين التي كانت تسمى التصريف.

- الطور الثاني: ويمكن أن يمثل له بجملة وافرة من الكتب، نختار منها كتاب التكملة للفارسي الذي يعرض فيه أبواب التثنية والجمع السالم والنسب وتخفيف الهمزة والمقصود والممدود والعدد والتأنيث والتنكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر والمشتقات والزيادة والإبدال والقلب والإدغام... إلخ^(٢).

ونشير، بعيداً عن الاستطراد في الحديث عن مراحل الدرس الصرفي والخلاف الدائر فيها، إلى أن الدرس الصرفي العربي في عمومته قد مثل إنجازاً لغوياً فريداً يستلزم الكشف عن جوانب روعته ومعاودة قراءته؛ فقد كانت شعبة الصرف التي غني الصرفيون «فيها بالأصول والزوائد، وبيان المشتق والجامد، وتحديد أشكال الصيغ، وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها، والزيادات، وأماكن زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال أو قلب أو حذف. وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم»^(٦).

ب - الواقع المعاصر:

يتمثل الدرس المعاصر في جملة غير كثيرة من الدراسات الصرفية التي نشدت المفاهيم اللغوية المعاصرة، مثل دراسة «التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث» التي تمثل محاولة أولية لكشف بعض خصائص النظام الصرفي العربي^(٤)، وكدراسة «المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي» التي تقوم على دراسة بنية للكلمات العربية صوتياً، وهي ترى أن التجديد لم يتم على النحو التام؛ إذ لا ينبغي أن يقتصر على تقديم بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية... المنهج العام... المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح، إن وجد، فذلك شيء لم يظهر بعده»^(٥)، ومثل دراسة «دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية» التي تقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها^(٦)، ومثل دراسة «دور الصرف في منهجي النحو والمعجم» التي ترصد توظيف القيم الصرفية في منهجي النحو والمعجم^(٧). وكذلك دراسة «التكرار الصامت والتعاقب الصائتي في اللغة العربية، التي تعالج طبيعة الجنور في الكلمات العربية من حيث الثنائية والثلاثية ومن حيث الطبيعة التعاقبية لصوامتها وصوائتها»^(٨).

ونسجل نون مزيد من استعراض جملة الدراسات الحديثة التي تمثل إضافة إلى الدرس الصرفي التراثي، عدداً من الملاحظات المهمة بصدد تقييم هذا الواقع



المعاصر، هي: الأولى - أن الدرس الصرفي العربي لم يحظ بالعناية التي حظي بها قسيمه النحو العربي من الدرس اللغوي المعاصر؛ فبينما يتوزع الدرس اللغوي القائم على المفاهيم اللغوية المعاصرة كثرة من التطبيقات العربية للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي، وجملة من بحوث لغويات النص والخطاب، يقف الصرف بمنأى عن مثل هذه الدراسات. وبحسبك أن تنتبه إلى أن الجانب الصرفي من نظرية النحو التحويلي التوليدي، على تضخم ما قُدّم في جانبها النحوي من البحوث والدراسات، لم يجد له صدى في التطبيق العربي المعاصر يواكب ما قدم منه في الدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي لا تنفي تأخره قليلاً عن الجانب النحوي من النظرية؛ فقد أهملت النظرية التحويلية التوليدية الجانب الصرفي في أول أمرها؛ إذ توفرت على دراسة المستوى الفونولوجي مع كل من المكون النظمي والدلالي^(٩)، ولم يتضح الجانب الصرفي للغة في معالجات النظرية إلا في طورها الثاني الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف في إطار النظرية التحويلية التوليدية، يشير بعض اللغويين إلى تأخر بدايات إبراج الصرف ومعالجته في إطار النظرية التوليدية، يقول: «على أنه إلى الآن ليس ثمة معالجة شاملة للصرف داخل الإطار التوليدي إلا ما كان من ماتيوس Matthews نفسه في عدد من المنشورات الحديثة. ينصوي الفصل الحالي^(١٠) على تقرير مختصر وغير فني لجزء من اقتراحاته^(١١)».

بل تقل، بصورة واضحة جداً، المحاولات الصرفية العربية تحت أي إطار لغوي معاصر آخر، وذلك على ما يكشفه أنني تتبع سريع للمعالجات الصرفية الحديثة.

الثانية - أن هذا الدرس الصرفي، في جانب كبير منه على الأقل، قد استنزفت التفصيلات والأحكام؛ فجاء بعيداً عن معالجة المنهج والنظرية الصرفية التي تأتي خلف هذه الأحكام وتلك التفصيلات، بل إن بعض الدراسات تقدم طرفاً من مصادر اللغة أو ما يعرف بالأصول مع العلة على أنها مناهج صرفية فقد أدرجت في الباب الذي جعلته خاصاً بـ«مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة» فصلاً عن كل من السماع والقياس والعلل الصرفية والإجماع^(١٢)، وهي، كما لا يخفى، لا تزيد عن كونها أصولاً للتقعيد، لا مناهج لهذا التقعيد.

على أن الدرس الصرفي يعد في هذا الجانب فرعاً على العلوم العربية التي



صارت، في الأعم الأغلب، بين أيدينا معارف وخبرات تحصيلية لا علوماً استنتاجية.. لقد استقبل الكثير منا، علومنا العربية معارف لا علوماً؛ إذ لم نرها «نوعاً من الأنشطة البشرية يُوجَّه إلى شرح الخبرة، وأنه يقود إلى المعرفة»^(١٣). كما أننا لم نرصد في علومنا العربية، بصورة بارزة، النظرية الحاكمة لكل علم منها على الرغم من أن «النظرية لا تُساوى بالمعرفة في العلم»^(١٤)؛ فلا يخفى أن الدرس اللغوي عندنا لم يعمد إلى معالجة النظرية اللغوية التي تمثل «التحليل المستمر الذي يتقدم من الصنف إلى مكوناته في حركة تحليلية تخصيصية لا تركيبية ولا تعميمية»^(١٥).

الثالثة - أن هذا الدرس الصرفي قد جاء في درستا اللغوي المعاصر متأثراً بالدرس النحوي، فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج عن الكتابة عن المدارس النحوية. وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو، أو هي فرع عليها، من ذلك الحديث عن مذاهب الصرفيين باستعراض البغداديين ومواقف الصرفيين من البصريين والكوفيين، والحديث عن مسائل الخلاف الصرفية بين أعلام الدرس اللغوي على النحو الذي يجري في الدرس النحوي^(١٦). وأقل ما يمثله ذلك هو التركيز على جوانب الاتفاق بين الدرستين الصرفي والنحوي أكثر من التركيز على أوجه الافتراق التي تتمثل، مثلاً، في اختلافهما: موضوعاً، ومن ثم أداة. إن النحو معنى بتركيب الجمل، والصرف معنى بتركيب الكلمات. وقد اختلفت الأداة فيهما.

إن للنحو نظرية العامل التي يستخدمها في تحليل الجمل، كما أن للصرف نظريته الخاصة، التي سنشير إلى جوانبها المختلفة في هذه الدراسة، وهي ترجع إلى طبيعة موضوعه المنحصر في معالجة بنية الكلمة بفنيات هذه المعالجة المختلفة كالقالب والعلامة وما إلى ذلك مما سيناقشه هذا البحث، وهما لا شك بذلك مختلفتان إحداهما عن الأخرى؛ إذ تتور نظرية الصرف في إطار تركيب الكلمات، وتتور نظرية النحو في إطار آخر يتمثل في معالجة تركيب الجمل من خلال وسائله الفنية الخاصة. ويتبغى علينا، برءاً لمجيء التنظير الصرفي نسخة صرفية للتنظير النحوي، أن نتفهم اختلاف النظريتين الصرفية والنحوية في الطبيعة والأنوات قبل أن نعالج النظريتين. لقد جاءت الدراسات الصرفية المعاصرة خلواً من أي معالجة تكشف عن المنهج الخاص المعتمد في الدرس الصرفي الذي يختلف عن المنهج الخاص بالدرس النحوي من حيث إن الأول تحليل للكلمات وتصنيف لها، والثاني تحليل للجمل أو إعراب لها؛

فليس ثمة التفات إلى أداتي تحليل الكلمات وتحليل الجمل اللتين تختلفان كلية، مع أن ذلك أولى بالتسجيل أولاً قبل الحديث عن مدارس الصرف وأصوله؛ إذ تقييد بلورة هذه المسألة انعتاق الصرف من ربقة التبعية للدرس النحوي في تنظيره وتأصيله.

ج - احتياجاته التي يكشف عنها الواقع المعاصر:

يبين هذا الواقع احتياجات الدراسة الصرفية؛ إذ تورث هذه الأمور الثلاثة أي معالجة صرفية تنشُد مواكبة الدرس اللغوي المعاصر:

- ضرورة الرجوع إلى البدايات الجادة للدرس الصرفي المعاصر ولو تقدم تاريخها في الدرس اللغوي الغربي المعاصر؛ إذ العبرة هي أن تقوم في برسنا العربي ولا سيما إذا كانت تنطوي مثل هذه البدايات على أفكار منهجية نحتاج أن نقوم برسنا الصرفي في ضوءها.

- لزوم العمل على بلورة النظرية المتخذة للدرس الصرفي وتقديم شيء من الدرس الصرفي التنظيري المعني بالنظرية والمنهج، لا بالتفصيلات والأحكام الجزئية.

- وجوب الاجتهاد في تنظير صرفي بعيد عن التنظير النحوي، بأن يراعي هذا التنظير خصوصية المنهج الصرفي لا القدر الذي يشارك فيه النحو.

وقد أراد البحث، في ضوء ذلك، أن يعرض لمنهج الصرف العربي في إطار من:

- الاعتماد على المفاهيم اللغوية المعاصرة التي أنفلت بها الدرس الصرفي المعاصر من إسار التقليدية التي سيطرت عليه كثيراً. وقد عرض البحث لمناهج الصرف التي قدمتها النظرية اللغوية الغربية للدرس الصرفي؛ وذلك ليتم تقويم نظرية الصرف العربية في ضوء النماذج الصرفية المختلفة.

- القصد إلى جانب التنظير الحاكم للتفصيلات والأحكام بدلاً من الاستغراق في هذه الأحكام وتلك التفصيلات.

- التركيز على الجانب الخاص بالصرف الذي لا يشاركه فيه النحو؛ لئلا يرد التنظير الصرفي المراد من هذا البحث صورة صرفية من التنظير النحوي.

وقد رأى البحث:

- أن الدرس الذي يفتقر إليه صرفنا العربي هو ذلك الدرس الذي يعمل على استنباط

تلك النماذج التي قدمها الصرفيون العرب لدراسة التركيب الصرفي؛ إذ تلك في تصوره ما يعد إضافة له.

– أن البدايات الجادة للدرس الصرفي المعاصر، التي يُنَوِّه إلى ضرورة الانطلاق منها والتي يمكن أن يُقَوِّمَ الدرس الصرفي العربي في ضوئها، تتمثل في مناهج التحليل الصرفي الثلاثة التي قدمتها النظرية اللغوية الغربية؛ إذ تُمثِّل هذه المناهج الثلاثة، بصورة أو بأخرى، صورة غربية لما لدى الصرفيين العرب. وقد رأى في تقديمه لهذه المناهج الثلاثة وقوفاً على طرف مهم من التنظير اللغوي في جانبه الصرفي؛ حيث قام هذا التنظير الصرفي على هذه المناهج الثلاثة ولا سيما منهج الوحدة – العمل، الذي كان بينه وبين النظرية التحويلية التوليدية في جانبها الصرفي أخذ وعطاء متبادلين؛ إذ يُعدُّ هذا المنهج «جزءاً حيوياً مما صار معروفاً بالفونولوجيا التوليدية»^(١٧)، كما يُعدُّ «الإزهار الحقيقي لمنهج» الوحدة والعمل «راجعا، علاوة على كل ذلك، إلى عمل المدرسة التوليدية في عقد الستينيات»^(١٨).

وقد دفع إلى ذلك اقتناع البحث بأن تقييم النظرية الصرفية العربية ينبغي ألا يتم بمعزل عن هذه المناهج الحديثة؛ إذ النظرية الصرفية العربية أحد الأوجه المختلفة للنظرية الصرفية العامة التي يجب تقييم وجوها بمقابلة بعضها ببعض. وهو في ذلك يؤمن بأن الدرس اللغوي العربي المعاصر بحاجة إلى جهود كثيرة متضافرة حتى يصبح قادراً على العطاء؛ فما أحوج الدرس اللغوي المعاصر كغيره من أنشطة الفكر العربي إلى أن يستلهم التراث بصورة صحيحة في ضوء ما تقرر من المفاهيم والحقائق اللغوية، فلا يكفي بترجمة ما لدى الغرب أو يقتصر على نشر التراث دون تمثُّل حقيقي واستيعاب واع؛ إن حاجتنا الحقيقية في الدرس المعاصر إلى غير «رجلين؛ إما ناقل لفكر غربي، وإما ناشر لفكر عربي قديم. فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكراً عربياً معاصراً؛ لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصر «العربي» وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر «المعاصرة». والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا المكان للنقل عن الغرب، أو عبرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين»^(١٩). وهو يؤمن بالمقارنة، لإيمانه بأن الدرس اللغوي العربي أصيل النشأة متنوع العطاء، محكم المنهج، قادر على الحوار الحضاري البناء، إننا لن نستفيد منه بحق حتى نعاود قراءته في ضوء أحدث المفاهيم اللغوية، وقد أضحت

المواجهة فرضاً أساساً؛ حيث إن «العرب يواجهون تراثهم لا على أنه ملك حضوري لديهم، ولكن على أنه ملك افتراضي يظل بالقوة ما لم يستربوه، واسترداده هو استعادة له، واستعادته حمله على المنظور المنهجي المتجدد، وحمل الرؤى النقدية المعاصرة عليه»^(٢٠).

٢ - المفهوم

يلزم لتبيين قيمة الدرس الصرفي العربي التراثي وموقعه من اللسانيات المعاصرة استجلاء تصورهِ للنظام الصرفي واستعراض طرف من المفاهيم المختلفة للكشف عن هذا التصور، ونعرض من هذه المفاهيم ما يتصل بالظاهرة الصرفية^(٢١)، والوحدة الصرفية.

– الظاهرة الصرفية:

أولاً – جوانبها:

لا يعنينا في هذا المقام مراجعة تمايز الظاهرة الصرفية عن غيرها من الظواهر اللغوية صوتية كانت أو نحوية؛ إذ من المتفق عليه أن الدرس الصرفي العربي قد جاء بعضه مستقلاً عن النحو، وجاء بعض آخر منه ضمن مباحث النحو. إن ما نريد أن نحققه هو مدى استيفاء الدرس الصرفي العربي للظاهرة على اختلاف جوانبها، سواء في ذلك أن ترد في مباحث صرفية أدرجت في النحو أو جمعت معه، أو أن تستقل بدرس صرفي منفصل.

ونشير ابتداءً إلى أنها تتمثل في التراث الغربي في ثلاثة محاور ترجع إلى طبيعة التركيب الصرفي للغات هذا التراث؛ إذ «يُقَسَّمُ الصرف تراثياً إلى ثلاث مناطق متميزة: التصريف والاشتقاق والتركيب»^(٢٢)، أي صياغة المركبات.

أما الدرس العربي فقد توفّر، إذا ما نظرنا إلى الصرف على أنه يقوم على دراسة تغييرات الكلمة، على معالجة نوعي التغيير: ما يؤدي إلى تغيير المعنى، كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها، وما لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها. يقرر الصرفيون في ذلك أن «التصريف ينقسم قسمين: أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطرب... والآخر: تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم «قول إلى قال»... فإذا بين جميع ما نذكر في هذين النوعين فقد أتى على جملة التصريف»^(٢٣).

على أنه ينبغي ألا يغيب عنا أن وصف الأبنية موجود ضمناً بذكر التغييرات؛

إن يقوم هذا الوصف لإمكان بيان تغييرات الأبنية؛ فلا يقوم بيان للتغييرات بقيق حتى يقوم قبله وصف لما يدخله التغيير بين الجوانب التي يقوم التغيير فيها. كما لا يخفى أن الدرس الصرفي قد اعتمد، مع دراسته للأبنية بالوصف وبرصد التغييرات، على جانب التصنيف؛ حيث يرد فيه تصنيف للأبنية إلى مجرد ومزيد، كما يرد في الكلمات التي تتحقق فيها هذه الأبنية صحة واعتلالاً. وقد قام الدرس الصرفي العربي بتحديد المعاني الصرفية لكل بنية يرصدها؛ مما يعني أنه غني بتحديد الوظائف الصرفية للأبنية.

لقد جاء الدرس الصرفي العربي مجموعاً من وصف أبنية الكلم وتصنيفها ورصد تغييراتها وتحديد وظائفها الصرفية.

ويمكن ضبط موضوع الدرس الصرفي بناء على ذلك ببيان أن:

الصرف: دراسة أبنية الكلمات التي يدخلها التغيير من خلال:

- ١ - وصف جهاتها المختلفة التي تكشفها أوزانها ببيان عدد حروفها وترتيبها وضبطها... إلخ.
- ٢ - تصنيفها من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال.
- ٣ - تحديد وظائف هذه الأبنية الدلالية ببيان الدلالات التي تستفاد من كل وزن.
- ٤ - بيان علاقاتها بعضها ببعض، أي بيان تغييراتها:

أ - الاشتقاقية: التي تتغير معها الكلمات من قسم إلى آخر؛ إذ تقع على عملية إنتاج الأقسام المختلفة للكلم رئيسة وفرعية؛ فترد بها أقسام الكلم المختلفة: الأفعال والمشتقات ونحوها وتتحقق هذه التغييرات من خلال القالب الصرفي، وذلك باستثناء النسب الذي ينتقل به قسم الكلمة بزيادة صرفية لا بتغيير القالب.

ب - التصريفية: التي تتغير بها حالات الكلمة الصرفية دون أن يتغير بها القسم الذي تنتمي إليه الكلمات، وهي تغطي تغييرات الحالات التي ترد بحسب الأجناس الصرفية؛ فترد بهذه التغييرات حالات النوع والعدد ونحوها، ويتحقق بعض منها بالقالب الصرفي كما في جموع التكسير

وكما في البناء للمجهول الذي يعد وجهاً تصريفيًا للفعل يقابل البناء للمعلوم، ويتحقق بعض ثان، وهو الأغلب، بالعلامة كما في التثنية وجموع التصحيح والتأنيث، وبعض ثالث بتغيير في البنية لا يقوم بزيادة علامة ولا بتغيير القلب، كما في تغييرات الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول.

ج - الفونولوجية: التي لا تؤثر على القسم الذي ترد عليه الكلمة، ولا على حالة الكلمة التصريفية، وتشمل تغييرات الإعلال والإبدال والقلب والإدغام والحنف. وهي تغييرات صوتية بحتة؛ إذ تقوم بتغيير الأصوات والحروف لا بزيادة العلامة أو بتغيير القلب أو بتغيير البنية بغيرهما.

ثانياً - معالمها: (علاقتها بكل من المبنيات والتغييرات الفونولوجية)

ويمكن أن يسجل بصند معالجة اللغويين العرب للظاهرة الصرفية عدة أمور:

الأول - أنهم في فصلهم النحو عن الصرف لم يخرجوا الحرف الأخير كله، بل أخرجوا ضبطه فحسب أو تغييره الإعرابي فجعلوه من الدرس النحوي، أما الحرف الأخير نفسه فهو من الصرف لأنه لام الكلمة أي أنه جزء من بناء الكلمة الصرفي، كما أنه يمكن أن يرد فيه إعلال بقلب أو حذف فيدخل بذلك في الدرس الصرفي. يخرج الصرفيون من الدرس الصرفي إعراب الحرف الأخير لا الحرف نفسه، يقول بعضهم في ذلك: «والإعراب طار على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إنن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه»^(٢٤). أي خرج عن إطار الصرف الذي يشمل أحوال الأبنية الثابتة لا الطارئة كالإعراب.

الثاني - أنهم أخرجوا من الدرس الصرفي بعضاً من بنى الكلمات، وهي بنى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام والحروف، وكذلك الأفعال الجامدة يقول الصرفيون في ذلك: «لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لتدور تصرفها، وكذا الأسماء العريضة في البناء كمن وما»^(٢٥). ويفصل بعضهم ما يتعلق به التصريف وما لا يتعلق، يقول: «ومتعلق للتصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف، فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال

الجامدة، نحو ليس وعسى»^(٢٦). ويرجع إخراجهم للمبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الصرف، في نظر البحث، إلى:

- أنهم قد سجلوا في الصرف التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي فقط، كأن يكون من خلال تغيير الوزن أو بزيادة العلامة. ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي؛ حيث لا يرد الاختلاف بين أسماء الإشارة مثلاً على تغيير الوزن أو بوجود علامة وغيابها.

- وأنهم اقتصروا على تسجيل ما له قانون صرفي، ولا يخفى أن تغيير الضمير ونحوه من المبنيات ليس له قاعدة تنبئ بالتغييرات التي ترد فيه. إن سبب اقتصارهم على التغيير الذي يخضع لقانون صرفي نون غيره من التغيير الذي هو تغيير البنية الذي يرد في الضمائر ونحوها أن تغيير البنية هذا لا يقوم على أساس قانون صرفي يمكن أن يطرد لمجموعة الأفراد المبنية التي تختلف فيما بينها من حيث البنية. أي أن أمر إخراج التغييرات التي تقوم في الضمائر ونحوها من الدرس الصرفي يرجع إلى غياب القانون الصرفي الضابط لهذه التغييرات حتى تدرج في الدرس الصرفي. ولا يمكن أن يُعزى إخراج الصرفيين لهذه التغييرات إلى أنها تغييرات كبيرة في شكل الكلمات أو تغييرات كلية، كما في تغيير «أنا - نحن»؛ إذ من هذه التغييرات ما يكون أقل حجماً من التغييرات التي تقوم في الأوزان، كتغيير الحركة من الفتح إلى الكسر للدلالة على الجنس في «أنت - أنت».

الثالث - أنهم، مع عدم إدراجهم للضمائر ونحوها في الدرس الصرفي المستقل واقتصارهم على التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي ويخضع لقانون صرفي، قد رصنوا تغييرات هذه المبنيات، وهو التغيير الذي لا يقوم بتغيير الوزن أو العلامة، وإنما يقوم بتغيير البنية كلها، كما في الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة التي تعد من المبنيات، وقد جاء ذلك في مباحث أدرجت في النحو؛ إذ ترد مثلاً أفراد الضمائر وأسماء الإشارة والموصلات تحت مقدمة التعريف والتنكير التي ترد ثلثة المقدمات النحوية الثلاث بحسب ترتيب ابن مالك للدرس النحوي الذي تمثله ألفيته وشاع فيما بعد لدى معظم النحويين.

الرابع - أن الرأي الذي يراه البحث بصدد معالجتهم لتغيير المبنيات عن طريق تغيير البنية، كما في الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول، أن تنقل هذه

المعالجة إلى النرس الصرفي المستقل؛ إذ إنها، على أية حال، تغييرات صرفية خالصة لكونها تقوم وفقاً للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة^(٢٧). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تغييرات الضمير التي تأتي بحسب الشخص والجنس والعدد والحالة الإعرابية. أي أن تغييرات المبنيات هذه إذا كانت تخرج عن الصرف، من جهة أن طريقها غير صرفي؛ فهو ليس من خلال تغيير الوزن أو زيادة العلامة، ومن جهة أنها لا تنطوي على قانون صرفي تخضع له، فإنها تدخل الصرف من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معانٍ صرفية خالصة. كما لا يقدر في تغييرات المبنيات أنها لا قانون لها يضبطها؛ إذ يكفي هذه المبنيات أن تخرج في جداول تصريفية تُبين التغييرات التي تقوم، وتخصص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له.

الخامس - أنهم قد رصدوا مع تغييرات الاشتقاق والتصريف التغييرات الفونولوجية كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام لاتصالها بتركيب الكلمات، بل قد قدموها على تغييرات الاشتقاق والتصريف؛ فقد قصرنا الصرف اصطلاحاً على هذه التغييرات الفونولوجية نون تغيير الاشتقاق والتصريف الذي «جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه»^(٢٨). يشير بعضهم إلى عمل الصرفيين هذا في حديثه عن حد التصريف، يقول: «وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم^(٢٩)، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، لكن لغرض آخر. وينحصر في الزيادة والحنف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف»^(٣٠).

ويكشف هذه العادة التي يشير إليها بعضهم صنيعُ الصرفيين؛ فقد سجل المازني التغييرات التي لا تؤدي إلى تغيير المعنى في تصريفه؛ فلم يعقد أبواباً للمشتقات ولا للتكسير أو التصغير أو نحو ذلك من التغييرات التي تفيد تغييراً في الدلالة الصرفية، بل جمع في صرفة أبواب أبنية الأسماء والأفعال، ومسائل القلب والتضعيف في بنات الياء والواو... إلخ^(٣١). ولم يخرج ابن جني في شرحه لتصريف المازني عن تسجيل التغييرات الفونولوجية مع أنه نص في مقدمته عن علم التصريف

والحاجة إليه على اشتغال التصريف على تغييرات الاشتقاق والتصريف أيضاً، يقول: «التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به»^(٣٢). وقد جرى الميداني في كتابه «نزهة الطرف في فن الصرف»^(٣٣) وابن عصفور في «المتع في التصريف»^(٣٤) وكثيرون على هذه السنة التي تقدم التغييرات الفونولوجية على تغييرات الاشتقاق والتصريف، أما ابن الحاجب فقد خرج عن ذلك فجمع بين نوعي التغيير في صرفه؛ إذ تتردد أبواب شافيته في الصرف بين تغييرات الاشتقاق والتصريف والتغييرات الفونولوجية، فهو يسجل، مثلاً، في كتابه مباحث «أنواع الأبنية وحصر المزيد فيها، والتصغير والمنسوب وجمع التكسير والابتداء (همزة الوصل) والوقف... إلخ»^(٣٥).

الساسس - أن رصد هذه التغييرات الفونولوجية لم يأت بمعزل تماماً عن القوانين الصرفية العامة التي أثبتوها للأوزان الصرفية، بل كانت قواعد هذه التغييرات بهدف جعل القوانين الصرفية مطردة، ومدّ مظلتها لتشمل الجانب الصرفي من الظاهرة اللغوية كلها، ويمكن أن نتبين كيف حفظت قواعد التغيير الفونولوجي قواعد الصرف العامة من تأمل المثالين التاليين: أ - لقد حفظ الإعلال قانون اطراد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به؛ إذ لولا القول بقواعد الإعلان في جملتها لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر ق و ل يثبت معه ومع ق ا ل ، ومع ق ي ل ، وفي هذا تشقيت آخر؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جنور في وقت واحد بدلاً من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد آخر.

ب - لقد حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة «الافتعال» للتاء بدلاً من إثباتها مرة للتاء، كما في ارتحل، ولطاء مرة، كما في اصطبر، ومرة ثالثة للدال، كما في ازدهر. لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء، أي في افتعل، وجعل الصور الأخرى فروعاً عليها، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل، وأثبتت لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء. وفي هذا ما فيه من افتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم.

ولو ذهبنا نتأمل قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة لوجدنا كل قاعدة منها تمنع من خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى الصرفيين العرب. ولعل في هذا

ما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة ترصد تردد التغييرات الفونولوجية في العربية بين القوانين الصرفية العامة والقواعد الفونولوجية الخاصة.

السابع - أن نَم الصرفيين بسبب من هذه القواعد الخاصة قد جاء من حيث كان يجب أن يجيء منحهم والثناء عليهم؛ إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظاً منهم على النظام، ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية، وجعلوها على ما يريد بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقاً والأمر أكثر نبواً؛ إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذاً عن جادة منهجه وخروجاً عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم على منهجه المعتمد.

الثامن - أن مسائل التمرين عندهم قد جاءت التماساً للرياضة بالميزان الصرفي الذي استنبطه لتحديد الجهات الصرفية المختلفة للكلمات؛ فهي «أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثل ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضرب ومثل قمطر فتقول: ضرب، ومثل درهم فتقول: ضرب»^(٣٦). ويرجع قيام مسائل التمرين بالرياضة التي تلتبس فيها من أنها تبني على طلب المجيء بأفعال على وزن أسماء أو وزن أفعال لم ترد لهذه الأفعال، وأسماء على وزن أفعال أو أسماء ذات أوزان لا ترد للأسماء المطلوب تصريفها؛ إذ يقتضي ذلك ضرورة الاعتماد على التطبيق الدقيق لقواعد الميزان ولأحكام الإعلال والإبدال وغيرها من التغييرات الفونولوجية لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكان على حصيلته اللغوية في تصريف المادة، وتلزمه أن يجري على قوانين التصريف التي يراد تدريجه عليها.

الوحدة الصرفية:

أ. في الدرس الصرفي الغربي:

لقد تردت الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم morpheme^(٣٧) (١٩٢٦) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني morph الذي يعني صيغة^(٣٨)؛ فلقد أصبح «لدى معظم الناس إجابات جاهزة إذا ما سئلوا: ما وحدات اللغة الدلالية الصغرى؟ هي الكلمات»^(٣٩). وشاع بذلك أن «الكلمات هي وسائل

المعنى وعناصر التماذج الدلالية»^(٤٠)، أما اللغويون فقد جروا في بداية الأمر على ما كان من غيرهم؛ حيث «اتفق معظم اللغويين الغربيين ضمناً إلى نهاية القرن التاسع عشر على أن الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي الحاضرة مادياً في سلسلة الحديث»^(٤١). أما في القرن العشرين فقد تغير الأمر؛ «فبينما يميل كثير من الناس متأثرين بالكتابة إلى الاعتقاد بأن الكلمات هي وحدات التركيب النحوي الأساس فإن اللغويين يميزون وحدة أصغر هي المورفيم»^(٤٢).

وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الفكر اللغوي الأمريكي، فقد «شكل المورفيم في اللغويات الأمريكية مع الفونيم وحدة التحليل الأساس»^(٤٣). وقد قام «في الأربعينيات والخمسينيات جدل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات؟ وكيف تعرف أحسن تعريف؟ وما المعاني التي يمكن أن تستنتج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية؟ وهلم جرا»^(٤٤). وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن: «توصل لغويون كثيرون، وبصفة خاصة في أمريكا، إلى أن الكلمة لم تكن، أو على الأقل ليس بالضرورة أن تكون، الوحدة الأساس للنحو، بل يجب أن نبحث عن شيء آخر أصغر من الكلمة»^(٤٥). اقترح سابير... أن عناصر اللغة الدالة حقيقة هي كل من الكلمات وأجزاء الكلمات ومجموعات الكلمات، واقترح أكثر من ذلك وهو أنه ينبغي أن تحلل الكلمات *sings* و *singer*... على أنها وحدات زوجية مركبة من جزئية^(٤٦). ويصوغ ليونارد بلومفيلد الفكرة بصورة أوضح... فيشير إلى أنه توجد صيغ لغوية لم تسمع من قبل (ولذلك لم تكن كلمات) سماها الصيغ المقيدة *bound forms*... وقد عرف الصيغ التي من هذا النوع بوصفها مورفيمات^(٤٧). وتعريف المورفيم الدقيق هو «صيغة لغوية لا تحمل شبيهاً صوتياً دلاليًا جزئياً بأي صيغة أخرى»^(٤٨).

وقد عالج علم اللغة الحديث تحقق المورفيمات الذي يتم فيما يعرف بالمورفات والأومورفات التي تعد أشكالاً مختلفة للمورفيم لا يقوم معها اختلاف في المعنى^(٤٩)، وقد أخذت تلك عدة تصورات؛ فقد عبر بعضهم عن الفرق بين المورفيم والأومورفيم بأن جعل المورفيمات تجريدات^(٥٠)، أو أقساماً تنتمي إليها مجموعة من الأفراد، «المورفيمات أقسام كالفونيمات أفراد قسم الفونيم هي الفونيمات في توزيع تكاملي، بالمثل أفراد قسم المورفيم هي المورفات في توزيع تكاملي»^(٥١). كما عبر بعض



اللغويين عن الفرق بينهما بأنه كالفرق بين الجوهر والشكل؛ يقول: «يمكن أن يعبر عن الفرق الذي حدد بين المورفات والأومورفات بتعبير الجوهر والشكل»^(٥٢). وقد قدم بناء على ذلك تصور المتمثل في كون الكلمة تتكون من المورفات التي هي الجوهر أو المادة لا من المورفيمات التي تمثل الشكل لا الجوهر. يقول: «المورفيم ليس جزءاً من الكلمة بالمرّة. ليس له موضع في الكلمة. حين يمكن أن تجزأ الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء يشار إليها على أنها مورفات morphs»^(٥٣).

كما عالج علم اللغة الحديث أمر التحقق الصغرى للمورفيم، وهو «وسيلة وصف مألوفة لدى اللغويين هي التمثيل الصغرى لعنصر ما أو قسم ما»^(٥٤) تدين مباشرة إلى باتيني Panini^(٥٥). وقد رآه إنجازاً جيداً لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج. فلقد «اخترع، بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة، النحاة الهنكية وسيلة تسمى العنصر الصغرى»^(٥٦). وقد أقر علم اللغة هذا الاختراع؛ إذ استخدمه سوسير Saussure^(٥٧)، وكان موضع إطراء بلومفيلد للنحاة الهنكية^(٥٨)، كما يقرر بعض اللغويين أنهم «سعداء تماماً بوضع المورفيم الصغرى بالنسبة للجمع المضاف في الروسية...»^(٥٩). ولا يستثنى من المعجبين من اللغويين الغربيين بمفهوم المورفيم الصغرى هذا إلا نفر قليل؛ حيث «انتقده مباشرة بصورة فعالة نايدا Naida (١٩٤٨)^(٦٠)، وفيما بعد في دراسة شاملة هاس Hass (١٩٥٧)^(٦١) لسوء استخدامات الصغر في الأنبيات اللغوية»^(٦٢).

ب - في الدرس الصغرى العربي:

دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة، وغاية ما هنالك أن لهم، مع حديثهم عن الكلمة، حديثاً عما قد يبين الجنس الصغرى الذي وردت عليه الكلمة، كالعدد والنوع والتعيين... إلخ. وهو ما يعرف في نرسنا اللغوي بالعلامات، وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة، وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان. ويلزم أن نشير إلى جملة الأمور التالية:

الأول - عدم غفلة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى؛ فقد التفتوا إلى تركيب بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوها



على حد سواء؛ فهم يرون أن كلمات، مثل: حمامة ورجلان وبصرى والرجل ويضرب كل واحدة منها «كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المنكورة، وكذلك الحركات الإعرابية»^(٦٣). كما يقول بعضهم عن تاء التانيث: «تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم»^(٦٤). لقد رأوا أن علامتي التانيث والتثنية وياء النسب وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها، ولا من الزيادات الصرفية التي تغير الوزن، وأنها قد أضافت إلى ما دخلت عليه معنى فصار معنى اللفظ مركباً لا مفرداً؛ فلم يكن أمامهم إلا عدها كلمات غير مستقلة لا إعراب لها. ويعني ذلك أن الصرفيين العرب لم يغفلوا عن تركيب اللفظة المفردة من دالتين إحداهما من الكلمة الأساس والأخرى مما نخل عليها مما لم يروه كلمة لعدم استقلاله ولانتفاء الإعراب عنه.

الثاني - وعيهم بطبيعة العربية التي تتمثل في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركيب والإفراد؛ حيث يمكن أن يرد اللفظ مفرداً على الرغم من تركيب معناه، ينقل الرضي، يقول: «والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين، وليس له أن يقول إني أريد بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إنن يخرج عن حد الكلمة»^(٦٥). وقد خطأ الرازي بناء على ذلك استخدام الزمخشري الأفراد وصفاً للمعنى، قال: «(المسألة الحادية والعشرون) في حد الكلمة قال الزمخشري في أول المفصل: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهذا التعريف ليس بجيد لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدخل على معنى مفرد بالوضع؛ فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين حدث وزمان... وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ فغلط وجعله صفة للمعنى»^(٦٦).

ويعني ذلك أن للعربية خصيصة منعت اللغويين العرب من أن ينسبوا كل دلالة في اللفظ إلى جزء من أجزاء هذا اللفظ؛ إذ إن في العربية معاني مركبة لا تقابلها ألفاظ مركبة. ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي يفيد معنى ينضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر المعجمي، وهو كما لا يخفى لا ينفصل عن الكلمة التي يعد قالباً لها؛ فليس من ثم شيء

مستقل فضلاً عن أن يكون هذا الوزن وحده كلمة. كما أن أسماء الأفعال التي لا أوزان لها، نحو: صه، ومه... إلخ تتركب من دلالاتي الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن بعض. لقد قصر اللغويون العرب التركيب على تركيب اللفظ بوزن تركيب الدلالة، وقد جاء المركب لفظاً لديهم منحصرأ في خمسة أنواع، يقول بعضهم: «المركب: هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة: مركب إسنادي، كقام زيد، ومركب إضافي، كغلام زيد، ومركب تعدادي كخمسة عشر، ومركب مزجي، كبعلبك، ومركب صوتي، كسيبويه»^(٦٧).

الثالث - إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تعالج باستقلال يرجع إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة يمتنع فصل بعضها عن بعض؛ فوزن الكلمة، مثلاً، لا يمكن فصله عن جذر الكلمة مع أن كلا منهما يعد عنصراً من عنصري الدلالة الثابتة للكلمة. ويقيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة، كما يرجع إلى ورود معاني مركبة لا تركيب في ألفاظها، كما في حالة أسماء الأفعال التي لا وزن لها، ولا تتكون من أجزاء صرفية يمكن أن ينسب إليها المعاني التي تقوم فيها، فمع دلالة هيهات وشتان ونحوهما على دلالاتي الحدث والزمن ليس فيهما أجزاء صرفية، بل كل اسم فعل منهما يعد وحدة لفظية واحدة لا تقبل التجزئة.

الرابع - أن اتخاذهم الكلمة الوحدة الصرفية يرجع إلى أنهم أرادوا أن تطرد لهم الوحدة الصرفية؛ إذ يلزم اعتماد الكلمة أو جزئها وحدة صرفية. وقد اعتمدوا الكلمة وحدة صرفية لما رأوا أن جزء الكلمة لا يطرد وحدة صرفية؛ إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ.

الخامس - عدم صلاحية مفهوم المورفيم ولا منهج التحليل الهرمي^(٦٨) - الذي يرد المورفيم في إطار هذا المفهوم - للغة العربية التي تتميز بأنها لغة اشتقاقية لا إصاقية، ومن ثم لا يمثل غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز. إن العربية تعتمد على القالب لاشتقاق كلماتها بوزن توظيف اللاصقة لاشتقاق الكلمات^(٦٩)؛ فترد الأفعال والمشتقات عاملة وغير عاملة عن طريق الوزن لا عن طريق لاصقة صرفية، أما تصريف الأسماء في العربية فهو يستخدم اللاصقة التي تعرف في تراثنا اللغوي بالعلامة، وذلك على ما يظهر من تأمل حالات التثنية وجمعي

التصحيح، كما يرد بعض من تصريف الأسماء من خلال الوزن كذلك، كما في جموع التكسير. ويعني ذلك أن لاصقة الاشتقاق لا ترد في العربية مثلما ترد في الإنجليزية التي تجمع بين لاصقة الاشتقاق و لاصقة التصريف، مثل ورود -er للاشتقاق (اشتقاق لفظ دال على فاعل الحدث)، و ورود -s للتصريف (بيان حالة الجمع)^(٧٠).

ويفسر غياب لاصقة الاشتقاق في العربية عدم حديث اللغويين العرب عن اللواصق؛ إذ رجح هذا الغياب إلى عدم صلاحية المفهوم للغة العربية التي تتميز بأنها اشتقاقية لا تصريفية. وهذا ما يقرره علم اللغة الحديث من أن مفهوم المورفيم لا يناسب إلا اللغات الإلصاقية؛ إذ من المنتقد «أن النظرية التحوية الحديثة، وبخاصة مدرسة لغويي ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian التي كانت فيها بدايات النحو التوليدي، قد وجهت إلى لغات ما يسمى النموذج الإلصاقى agglutinating تلك اللغات التي يميز تصريفها من خلال اللواصق التي يمكن أن تدخل مع المورفيمات في علاقة واحد إلى واحد»^(٧١). وقد تساءل بعض اللغويين تشككاً عن مدى صلاحية مفهوم المورفيم والتحليل الهرمي الذي يطرح في إطاره اللغات الإلصاقية^(٧٢).

السادس - أن الصرف العربي اتخذ مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ولم يتخذ مصطلح اللواصق لاختصاص زوائده الصرفية الداخلة على الكلمات ببيان حالة الكلمة من حيث الأجناس الصرفية التي ترد على الكلمة؛ فهي ترد علامة على الأجناس الصرفية التي ترد عليها الكلمات، وليس فيها ما يخرج عن طبيعة التحليم «العلامة» هذه؛ إذ ليس منها ما يأتي، مثلاً، لاشتقاق لفظ من آخر كما في نموذج اللغات الإلصاقية. ويعني ذلك أن مصطلح العلامة لا يمثل مخالفة لما وردت عليه الزوائد الصرفية في اللغة العربية، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالنور المنوط باللاصقة؛ حيث تقوم برصد زوائد التصريف التي تنحل على الكلمات في العربية، وليس ثمة زوائد صرفية تخرج عن العلامة.

لقد اتخذت العلامة هذا المصطلح لأنها لم ترد في العربية إلا تحديداً للجنس الصرفي الذي وردت عليه الكلمة التي نخلت عليها، ولا توازي العلامات في العربية إلا مورفيمات التصريف في الإنجليزية نون مورفيمات الاشتقاق التي تستخدم لا لبيان الجنس الصرفي، ولكن لاشتقاق كلمة من أخرى كما في لواصق الماضي واسم الفاعل واسم المفعول... إلخ، ولعل اقتصار العلامة في العربية على تحديد الجنس الصرفي

الذي وردت عليه الكلمات كان كافياً في نظر النحاة إلى تسميتها بالعلامة ملاحظة لطبيعتها المتمثلة في بيان الجنس الصرفي الذي ترد عليه الكلمة، ولا مشاحة في مصطلحهم لوقوعه على ما ورد له نون زيادة أو نقصان.

السابع - أن تحقق العلامة قد سجل في الصرف العربي بوصفه صوراً للعلامة مثلما سجلت تحقيقات المورقيمات بوصفها أومورفات لها أو أشكالاً مختلفة منها. ويظهر هذا الأمر من أن الصرفيين العرب يذكرون أداة للتعريف واحدة مع أنها تتخذ شكلين مختلفين: القمرية التي تنطق فيها اللام، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها رفعا؛ مما يفيد أنهم لم يخرجوا عن الحس اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأفراده التي يتحقق فيها، أو بين الجوهر وبين الشكل كما يفيد بعض اللغويين.

الثامن - أنهم فرقوا بين غياب العلامة الذي يمثل علامة وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء، فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغياب في حالة الرفع، وكذلك يرون غياب علامة التانيث عن الكلمة علامة على التنكير، ثم يذكرون أن غياب العلامة قد لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السواء، كما في حديثهم عما يستوي فيه المنكر والمؤنث، يقول: «من ذلك قولهم بعير ناجر، إذا سئل فاشتد سعاله. وناقاة ناجر، وبعير ضامر، وناقاة ضامر»^(٧٢). وكما في حديثهم عن عدم دخول علامة التانيث لبعض الصفات، يقول بعضهم: «اعلم أن قاعلاً إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التانيث، كقيلك: رجل قائم وامرأة قائمة، وإذا انفرد به النساء نون الرجال لم تدخله هاء التانيث، كقيلك: امرأة حائض، وطالق، وطامث، وطاهر»^(٧٤). وقد نكروا كل الصفات التي لا تلحقها تاء التانيث، يروي صاحب اللسان عن اللحياني قوله: «ما كان على مفعال فإن كلام العرب والمجمع عليه بغيرها في المنكر والمؤنث إلا أحرقاً جاءت نواصر قيل فيها بالهاء، نحو رجل معطاء، وامرأة معطاء»^(٧٥). وهم بذلك لا يسجلون مجرد غياب العلامة بوصفها مورفيماً صرفياً فحسب، بل يفرقون بين نوعي غيابها: الدال وغير الدال. مثلما يقرر علم اللغة الحديث الذي يؤكد على أن «الفرق بين الصفر واللاشيء هو، بنقطة، نقطة أننا يمكن أن نرى الغياب سمة إيجابية»^(٧٦). إن تطبيق مفهوم نظام العلامات، الذي يقدمه علم



اللغة، يفيد أن الصقر يكون فرداً ذا دلالة إذا ما ورد في إطار نظام من العلامات^(٧٧)، وذلك بشرط الأخذ بنظام التقابلات التي قدمها نو سوسير لا مجرد نظام الوحدات الدلالية^(٧٨) الذي توفر عليه بايك Pike.

ومما بلغت النظر بصدد غياب العلامة الدال أو ما يسمى بالمورفيم الصفري أنه بينما استقبلت اللغويات البنيوية مفهوم المورفيم الصفري بهذه الحفاوة والتكريم، كما بيناه سابقاً، لقي ما يقابله لدينا، وهو العلامة السلبية أو غياب العلامة الدال وكذلك الاستتار والتقدير في النحو العربي، انتقاداً عنيفاً واتهامات غير قليلة؛ إذ العلامة السلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب المعاصرين ليس إلا نوعاً من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يخلو منه الدرس اللغوي الحديث. لقد رأى معظم اللغويين أن مفهوم المورفيم الصفري فنية تسمح بمد مظلة القواعد الصرفية التي يقدمه مفهوم المورفيم ليصبح مفهوم المورفيم صالحاً لمعالجة الكلمات ذات المورفيمات المتميزة والكلمات التي لا تنماز فيها المورفيمات بعضها عن بعض، ففقرروا بصدد ذلك أن على منهج الوحدة - الترتيب IA^(٧٩) الذي يبنيني في معالجته الصرفية على مفهوم المورفيم أن يعتمد مفهوم المورفيم الصفري؛ فقد «اقترح بلوتش Bloch في مقال نير وصحكم (١٩٤٧)^(٨٠) أن الحل الأمثل لمنهج الوحدة - الترتيب IA أن تعالج الكلمة الكاملة، sank، بوصفها رمزاً للعنصر المعجمي، sink، وحده، ومن ثم يمكن أن يحقق الزمن الماضي بالصفر zero، أو بالمورف الصفري zero morph في نهاية الكلمة»^(٨١). أما اللغويون العرب المعاصرون فلم يروا في العلامة السلبية والاستتار والتقدير نوعاً من الفتيات التي تتخذ لطرده القواعد على أساس أن شمول القواعد وتغطيتها لأكثر قدر من الموضوع شرط ضروري في أي مجموعة من القواعد تطرح لمعالجة ظاهرة ما. وقد فاتهم بذلك أن عدم القول بهذه الفتيات يورث الدرس اللغوي العربي اضطراباً وتشوشاً عظيماً.

٣ - المنهج

مقدمة:

١ - المنهج: لغة واصطلاحاً

يرد المنهج والنتهاج في اللغة العربية على معنى «الطريق الواضح، وفي التنزيل «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً»^(٨٢)، والنتهاج الخطة المرسومة (محدثة). ومنه: منهاج الدراسة، ومنهاج التعليم ونحوهما. الجمع منهاج. المنهج المنهاج. الجمع منهاج»^(٨٣). كما يرد «في الاستعمال: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال»^(٨٤). ويرجع تسمية الطريق بالمنهج إلى انتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة؛ ذلك أن اللفظ مشتق من «نهج» التي تفيد الوضوح والاستبانة، وهذا ما تفيد مراجعة المادة في لسان العرب، يقول: «طريق نهج: بين واضح، وهو النهج... وطرق نهجة، وسبيل منهج، ومنهج الطريق وضحه... وأنهج الطريق وضح واستبان وصار نهجاً واضحاً بيناً»^(٨٥).

ويلتمس المعنى الاصطلاحي هذا المعنى المعجمي في تحديده له، فالمنهج في الاصطلاح هو:

«(أ) بوجه عام، وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة».

(ب) المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها»^(٨٦). كما يعني المنهج «method» طريقة الفحص، أو البحث عن المعرفة»^(٨٧). ويراد «بمنهاج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض»^(٨٨). كما قد يشار اصطلاحياً بالمناهج إلى «الأصول التي تتبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية»^(٨٩).

ويبدو تلمس المعنى الاصطلاحي للمعنى المعجمي للفظ من أن الطريقة هي الوسيلة التي يتخذها الإنسان للوصول إلى غايته. على أن هذا المعنى الاصطلاحي في العربية يراعي ما تقرر في أصول البحث ومناهجه الحديثة التي ترجع في صورتها

المعاصرة إلى البحث الغربي. ويبدو ذلك من تتبع اللفظ في الثقافة الغربية على ما نبهته فيما يلي:

إذا ما بحثنا في المعجم الإنجليزي عما يقابل هذا اللفظ، وهو «method»، وجدنا المعجم يبين تاريخ اللفظ فينص على أن اللفظ الإنجليزي يعود إلى اسم يستخدم «في الفرنسية الوسيطة MF الذي يرجع إلى اللفظ اللاتيني methodus المأخوذ من اللفظ اليوناني methodos المركب من [طريق meta + hodos]،^(٩٠) أما دلالاته فقد أثبت المعجم له جملة من المعاني، منها «أ - إجراء أو عملية لإحراز موضوع مثل أ. ب - إجراء منظم أو فنية أو حالة يطبق بواسطة نظام أو فن خاص أو يناسبهما. ج - خطة تتبع في تقديم مادة للتعليم. د - طريقة أو فنية أو عملية عمل شيء ما أو لأجله. هـ - مجموعة المهارات أو الفنيات. ٢ - نظام يعالج مبادئ البحث العلمي وفنياته»^(٩١).

ويعني ذلك أننا سننور في حديثنا عن المنهج حول تلك الوسيلة التي اتبعتها النظرية الصرفية لتؤدي من خلالها دراسة الظاهرة الصرفية المتمثلة في دراسة التركيب الداخلي للكلمة. وسوف نعرض ما استنبطه الصرفيون العرب في ضوء ما تمخضت عنه النظرية الصرفية المعاصرة في هذا الصدد، ثم نعود إلى الدرس الصرفي العربي لإعادة قراءته واستلهامه في ضوء ما اشتهر في الدرس اللغوي المعاصر من مناهج للدرس الصرفي، وذلك طلباً لتقييم نقيق قدر المستطاع للنظرية اللغوية العربية في جانبها الصرفي، وإلتماساً للإسهام العربي في النظرية الصرفية بوصفها وجهاً من الأوجه المختلفة التي تتمثل فيها هذه النظرية الصرفية.

٢ - التحليل الصرفي بين نظريتي الصرف العربية والغربية:

يمكن أن نقرر ابتداءً أن في الدرس العربي للصرف ثلاثة نماذج للتحليل الصرفي؛ إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات، ويلجأون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم، ويعمدون إلى الموازين الصرفية^(٩٢) لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير.

أما الدرس الصرفي الغربي ففيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد



عرفها هذا النرس، وقد عرض لها تشارلز هوكت Hocket, C. F. في مقال له بعنوان «Two Models of Grammatical Discription»^(٩٣)، تتمثل في منهج «الكلمة - التصريف Word - Paradigm»، وقد اتخذ له اختصاراً «WP»، وهو يعد أقرب ما يكون إلى التراث الغربي القديم؛ حيث يتمثل وهو كما يظهر من المصطلح المتخذ له يعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له، وهي وحدة الكلمة لا المورفيم الذي استحدث بآخرة. ويعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج الجداول التصريفية العربي. ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج «Item-arrangement» «الوحدة - الترتيب»، والرمز المختصر الذي اتخذ له هو «IA»، والمنهج الثالث بمنهج «Item - Process» «الوحدة - العمل» ويرمز له اختصاراً بمنهج «IP». ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورفيم الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين.

وتفيد مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب ومناهج الغرب ما

يلي:

- أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نمونجاً متكاملأ يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي يمكن أن تستخدم متضافرة، وهي كما قدمنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي؛ فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازن الصرفية، التي لا ينفسهم فيه أحد متقدم عليهم ولا لاحق لهم، تتكامل فيما بينها وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية؛ إذ تقوم متعاونة على دراسة التغييرات الصرفية في اللغة العربية. ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة؛ حيث لا يتناقض استخدام إحداها مع استخدام الآخرين. إنها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي. أما الصور الثلاث الواردة في النرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في النرس الغربي، وليست متعاونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية؛ إذ يتناقض استخدام الواحد منها مع استخدام أي من الآخرين.

لقد اتخذ اللغويون العرب نمونجاً متكاملأ، لم يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتابعاتها فحسب كما يفعل منهج الوحدة - الترتيب، ولا على مجرد معالجة الوحدة - التغييرات كما مع منهج الوحدة - العمل، ولا على بيان الجداول التصريفية للوحدات كما في منهج الكلمة - التصريف.



- أن استخدام الصرفيين العرب لهذه الأنماط الثلاثة قد جرى بحسب الحاجة إليها؛ حيث لم يستخدموا أياً من هذه الأنماط إلا فيما اقتضته طبيعة ما يحللونه من الكلمات. وفيما يلي حديث عن هذه النماذج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب في درس الصر في اللغة العربية ببيان أبعادها وتطبيقاتها ومقابلها في الدرس الغربي ومعالم معالجتها. وفيما يلي استعراض موجز للنماذج الثلاثة المختلفة من المنهج:

النموذج الأول: (الجدول التصريفية)

أ. فكرته:

وهو نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن الأقران التي ترد لكل وجه تصريفي نوعاً أو عدداً أو شخصاً، وذلك كأفراد الضمائر. وتغطي الجداول التصريفية التغييرات التصريفية التي ليس لها طريق تأتي معه كالعلامة والوزن، كما أنها لا تخضع لقانون صر في عام يمكن أن يستوفيه؛ حيث لا يبقى بعد ذلك إلا أن تسجل الأفراد المتغيرة في جدول يجمعها.

ب . تطبيقاته:

يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام؛ حيث يتم جمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيل أفرادها مع ما يقابله من الدلالة.

وقد ورد من تطبيقات الجداول التصريفية في نظرية الصرف العربية، مثلاً، إحصاؤهم لصيغ الضمير المختلفة وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة، يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصاً كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه: «وهو اثنا عشر: أنا للمتكلم وحده، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، وأنت للمخاطب...»^(٩٤).

ج. مقابلة الغربي (منهج الكلمة للتصريف Word - Paradigm "WP"): (التاريخ - المصطلح - الفكرة)

ترجع تطبيقات هذا المنهج الكثيرة إلى التراث الغربي، أما أديباته النظرية فهي حديثة، بل إن هوكت Hockett الذي كتب في مقاله الحيوي^(٩٥) عن المناهج الثلاثة

الوحدة - الترتيب IA، والوحدة - العملية IP، والوحدة - التصريف WP «كان هو نفسه على وعي بصورة باهتة فقط بالسلمات الرئيسية لهذا المنهج الأخير على الرغم من أن هذا هو الإطار الذي بسط فيه كثير من التراث النحوي الغربي»^(٩٦). وقد «استخدم منذ أواخر الخمسينيات على الأقل»^(٩٧) في الدرس اللغوي الحديث.

ويرجع استخدام لفظ الكلمة في المصطلح المتخذ له إلى أنه لا ينظر في المورفيمات، بل قد تكون العناصر التي تسجل في إطار هذا المنهج أصوات لا مورفيمات. كما أنه معني، بصورة أساس، بتلك الكلمات التي لا يمكن الحديث معها عن عناصر لها يفيد كل واحد منها دلالة من دلالات هذه الكلمة. لقد استخدم لفظ الكلمة لما كان المنهج يقوم على تسجيل الصور المختلفة للكلمة بإزاء المعاني التي ترد لها.

يعز «نموذج الكلمة - التصريف نموذجاً صرفياً ثالثاً، اقترحه روبنس Robins (١٩٥٩)، وماتيووس Matthews (١٩٧٠، و١٩٧٤)، يرى الكلمة وحدة أكثر أصولية من المورفيم أو المكون formative، وأقل ميلاً من نموذج الوحدة - العمل IP إلى إظهار العلاقات الصوتية الدلالية، وأنصار هذا النموذج قانعون بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية موضحين أي الأجزاء الفونولوجية الكلية يحقق أي الأصناف... وهو يدرك مشكلة التصنيف»^(٩٨).

وتقوم فكرة هذا المنهج في الدرس الغربي بالصورة التي تقوم بها فكرة الجداول التصريفية؛ حيث يقوم على رصد التغييرات ووضع الأفراد التي تنتجها هذه التغييرات في جداول تصريفية. وقد اتخذ البحث للنموذج الذي استخدمه الصرفيون العرب مصطلحاً خاصاً ينفصل عن مصطلح المنهج المستخدم في الغرب رغبة في تمييز المنهجين على مستوى الاصطلاح.

د. معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن منهج الجداول التصريفية لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معنودة، وليس لها طريق صرفي تأتي منه، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها.

- أن التطبيقات التي وردت له في الدرس العربي قد أخرجت من الدرس الصرفي، ولا يخفى أن الصرفيين في حقيقة الأمر قد أخرجوها من الدرس الصرفي على أساس أن ليس لها طريق صرفي تتم من خلاله، وليس لها كذلك قانون صرفي عام تخضع له، وقد جعلوا كل تغييرات البنية التي على هذا النحو من غير الدرس الصرفي، إلا أننا نراها من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من وراثها دلالات صرفية، وهي تلك الدلالات التي تثبت للأجسام الصرفية النوع والعدد... إلخ. ونرى أن عدم ورود طريق وقانون صرفيين لا يستلزم إخراجها من الصرف؛ إذ بحسبها أن تدرج في جداول تصريفية تغطيها كما فعل الصرفيون أنفسهم، وإن جاء صنيعهم هذا في مباحث مختلطة بالنحو.

- أن تطبيقات هذا النموذج في الدرس العربي أن جداولهم التصريفية قد جاءت، كما لا يخفى، قليلة قلة النماذج العربية التي تحتاج إليها؛ فلم يستكثروا منها، ولم يستخدموها حيث لا حاجة بهم إلى استخدامها. ويعني ذلك أنهم كانوا نوي حس لغوي مرهف في توظيف هذا النموذج.

- أن قلة تطبيقات هذا النموذج العربي وضعف وجوده يؤكد حقيقة عدم تأثر الوجه العربي من النظرية اللغوية في جانبها الصرفي بالنموذج التراثي الغربي؛ إذ لو كان التأثير قائماً لاعتمد العرب في درسه الصرفي على نموذج الكلمة - التصريف بصورة كبيرة؛ إذ استعمل هذا النموذج في التراث الغربي بصورة كلية^(٩٩).

- أن وحدة المنهج المعتمدة في الدرس الغربي التي يعالجها هي الكلمة لا المورفيم.

- أنه لا يقوم على تجزئة هذه الوحدة الصرفية التي يعالجها (الكلمة) وتخصيص عناصرها بإزاء دلالتها المختلفة، بل يقوم «بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية»^(١٠٠). بل له «في أفضل حالاته فصل أولي بين الجذع والنهيات»^(١٠١).

- الثالثة - أنه يمكن التمثيل على ما أفاده من عدم صلاحية الرموز المتميزة في التحليل الصرفي بتكر نهايات مشتركة مع وجهي الكلمة، كأن ينتهي المفرد والجمع كلاهما بنهايات متفقة، لقد شكك «في مبدأ الرموز المتميزة... نمثل من الإيطالية...»



Singular		Plural	
donna	امرأة	donne	نساء
monte	جبل	monti	جبال
ragazzo	ولد	ragazzi	أولاد
dito	إصبع	dita	أصابع

توجد ثلاث حركات تظهر في صيغ الكلمة المفردة (a ، e ، o)، وثلاث حركات تظهر في الجموع (a ، e ، i). بتعبير آخر تتقاطع المجموعات^(١٠٢). إن اشتراك الوجه التصريفي كالأفراد ومقابله كالجمع في نهايات واحدة يكشف عن عدم صلاحية عد هذه النهايات علامة على أحد الوجهين نون الآخر.

- النموذج الثاني: (نموذج العلامة)

أ - فكرته:

يمثل هذا النموذج صورة من صور تحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي، إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغييرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف، كالتأنيث بالتاء أو الألف والتثنية بالألف والنون أو الياء والنون وجمعي التصحيح.

ويتميز هذا النموذج أنه لا يقتصر على رصد العلامة التي تنضاف لإفادة الوجه التصريفي المراد، بل يرصد مع بيان العلامة التغييرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية، مثلاً.

ب - تطبيقاته:

يرد هذا النموذج لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية، أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة، كعملية تغيير الاسم من التنكير إلى التأنيث ومن الأفراد إلى التثنية أو الجمع، كما يرد كذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب. يسجل بعضهم الزيادة الصرفية التي تفيد التأنيث وصورها: «التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وبغير علامة، فعلمة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء، تبديل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف، أما الهاء فتأتي على

سبعة أضرب»^(١٠٣). لقد تحدث اللغويون العرب مع التانيث عن علامة تلحق الكلمة كما تحدثوا عن تغييرات هذه العلامة الفونولوجية ببيان صورتها نطقها، وكذلك تحدثوا كما يكشف هذا النص القصير، عن أفراد العلامة التي تتناوب على الكلمات لأداء معنى التانيث؛ ولذلك يعد حديثهم عن العلامة أقرب إلى فكرة تجزئة الكلمة وبيان ترتيب أجزائها تلك الفكرة التي يعتمد عليها مقابله الغربي منهج الوحدة - الترتيب. ويقول اللغويون العرب في تطبيقات نموذج العلامة في التثنية بدون تغيير ومع التغيير: «الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كان منقوصاً لحقته علامة التثنية من غير تغيير، فنقول في رجل وجارية وقاض: رجلان وجاريتان وقاضيان»^(١٠٤). ويقولون في زيادة ياء النسب: «إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسوراً ما قبلها، فيقال في النسب إلى حمسق دمشقي، وإلى تميم تميمي، وإلى أحمد أحمددي»^(١٠٥).

لقد تحدث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة، ولم يبينوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ولم يسجلوا الأفراد في جداول تصريفية، لقد وصفوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة فتسنى إمكان الحديث عن جذع للكلمة نخلته لاصقة (علامة بتعبير الصرفيين العرب)، وكأنا مع العلامة مع مورفيمين متتالين في توال محفوظ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية.

وقد أشرنا من قبل إلى أن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتعلم الحالة الصرفية للكلمات؛ فهي تأتي للتانيث والتثنية والجمع ونحو ذلك من الحالات الصرفية، ولا تأتي لاشتقاق كلمة من أخرى، كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكلا الاشتقاق والتصريف.

ج - مقابله الغربي (منهج «الوحدة - الترتيب» «IA»): (التاريخ - المصطلح - الفكرة)

كان هذا المنهج هو «المفهوم الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات»^(١٠٦)؛ حيث «كان مفهوم من هذا النوع واضحاً سابقاً في عمل هاريس Hamis (١٩٤٢)^(١٠٧)، وأعيد بكفاءات بشكل أخف بوضوح في المقررات الدراسية الأمريكية الرئيسة التي



بدأت من ١٩٥٧ (هوكت، ١٩٥٨^(١٠٨)): ص ١٢٣ وما بعدها، وهل Hill،
١٩٥٨^(١٠٩): ص ٨٩ وما بعدها، وجليسون، ١٩٦١^(١١٠)، ص ٥١ وما بعدها،
وهال، ١٩٦٤^(١١١): ص ٢٢ وما بعدها^(١١٢).

كما أنه «يرافق بصورة رئيسة، لكن ليست كلية، مع النظرية التطبيقية
للغة^(١١٣) التي اقترحها لامب Lamb (١٩٦٦)^(١١٤)، وجليسون Gleason أيضاً
(١٩٦٤)^(١١٥)،^(١١٦).

ويمثل، على أية حال، منهج الوحدة - الترتيب هذا «نموذجاً يستخدم في
الصرف لتحليل الكلمات، وأحياناً في النحو لوحدات نحوية أكبر من الوحدة الأساس
[كالمركب الاسمي والمركب الفعلي]. وترى الكلمات في هذا المنهج خطأ من سلاسل
(«ترتيبات») للمورفات morphs^(١١٧).

ولا يخفى أن الوحدة التي تتراد في مثل هذا المصطلح هي تلك الوحدة الصرفية
دون غيرها من الوحدات اللغوية.

ويرجع اتخاذ لفظ الوحدة للإشارة إلى هذه الوحدة الصرفية - بدلاً من كل
من الكلمة والمورفيم - إلى:

- أن الكلمة ليس لها ترتيب في إطار الصرف، بل يكون الترتيب المراد في الصرف
لعناصرها.

- أن المورفيم ليس الوحدة التي يقع لها الترتيب؛ إذ يقع الترتيب للعناصر التي تقوم
في الكلمة فعلياً، وهي كما لا يخفى ليست المورفيمات نفسها، بل الصور التي
تحقق فيها المورفيمات، وهي ما يقال لها المورفات تلك المصطلح الذي استخدمه
هوكت Hockett لأول مرة^(١١٨).

- أما الترتيب الوارد في مصطلحه فهو تلك العلاقة التي يسجلها بين الوحدات التي
يعالجها وهي علاقة التسلسل البسيط؛ إذ هو يعالج التركيب الداخلي للكلمات
بوصف مجموعة المورفات التي تتوالى بشكل خطي لتكوين الكلمات؛ فهو بذلك
يرصد الوحدات التي تعرف بالمورفات، وكذلك العلاقة بين هذه المورفات المتمثلة في
«التسلسل البسيط، هكذا في مثالنا المورفيم Farm يتقدم المورفيم الثاني -er
ويتقدم هذا المورفيم الثاني المورفيم الثالث: الجمع»^(١١٩).

- وتمثل فكرته في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر. ويفترض فيه ألا يكون مع زيادة اللاصقة تغيير آخر، أي أنه ينفصل عن النموذج العربي الذي يتيح رصد العلامة (الزيادة الصرفية) والتغيرات المصاحبة. وهذا ما يجعل البحث يتخذ للنموذج العربي مصطلحاً بعيداً عن مصطلح المنهج الغربي منهج الوحدة - الترتيب؛ إذ اتخذ للنموذج العربي مصطلح «نموذج العلامة».

د. معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن نموذج العلامة العربي لا يقتصر على بيان العلامة، كما أشرنا، بل ينص على ما يصاحبها من تغييرات على حين أن منهج الوحدة - الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية، بل يعد ورود تغييرات مع الزيادة الصرفية شيئاً خارجاً عن منطق هذا المنهج.

- أن نموذج العلامة لا يساوي بين الكلمة الأساس وما يدخلها من علامات، على حين يجعلهما منهج الوحدة - الترتيب على السواء؛ إذ يقوم على فكرة المورفيم التي قررها بلومفيلد؛ ذلك أنه يرصد «جزء الكلمة الذي يتشابه مع آخر صوتياً ودلاليًا»^(١٢٠). وهو يتصل بالصورة التي يتحقق فيها (المورف) أكثر مما يتصل بالوحدة المجردة وإن استخدم مصطلح المورفيم في هذا المنهج أحياناً تبسيطاً أو تجوزاً.

- أن نموذج العلامة قد استخدم في درسا العربي لمعالجة الجانب الإصاقي الذي يرد في العربية؛ إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية، وليس لها من الطبيعة الإصاكية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات.

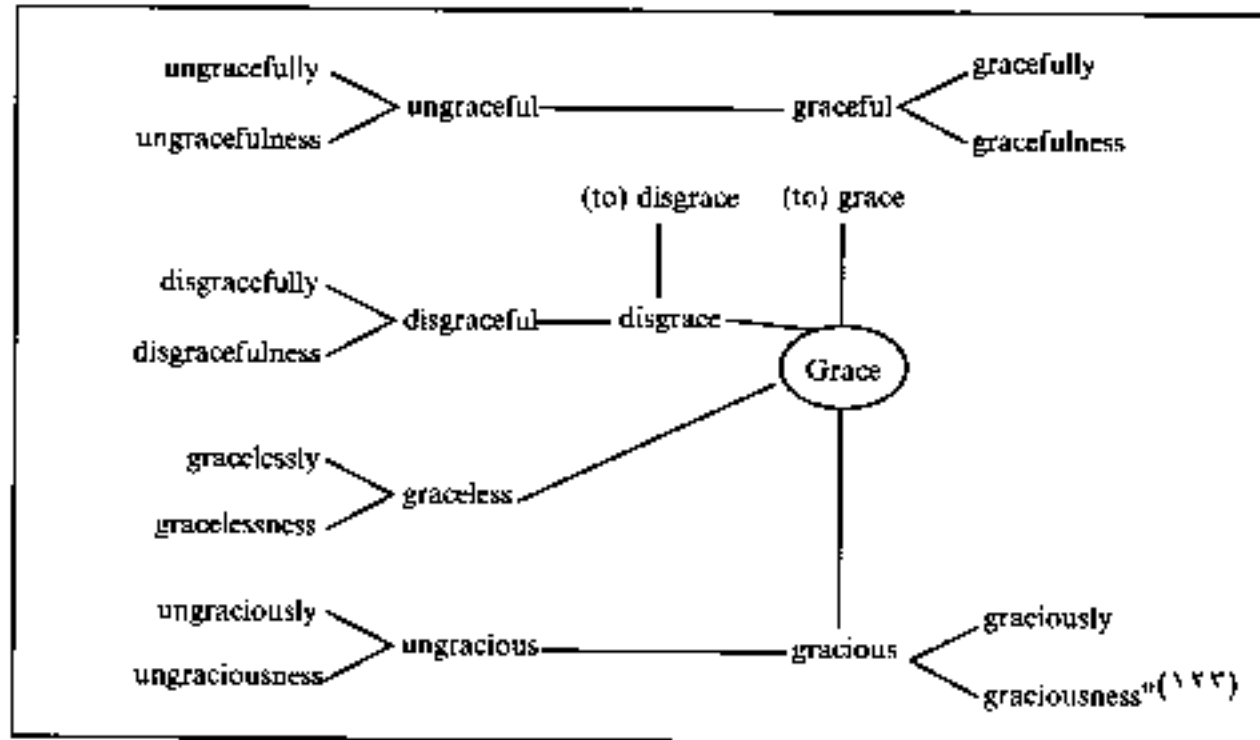
- أن منهج الوحدة - الترتيب يرى أن الكلمة تتكون من مورفات لا مورفيمات على أساس أن الوحدة التي تقوم في الكلمة ليس الوحدة المجردة التي هي المورفيم، بل ما تتحقق فيه هذه الوحدة.

- أن منهج الوحدة - الترتيب يرجع إلى اعتماد مفهوم التحليل الهرمي لتركيب اللغة؛ حيث أبت متابعة التحليل الهرمي، الذي «يستخدم في الصرف كما يستخدم في النحو»^(١٢١) لتحليل التركيب اللغوي، إلى الوقوف على عناصر دلالية في الكلمة



اتخذَ الدرس اللغوي المعاصر لها مصطلح المورفيمات، ولعل هذا ما جعل هوكت يشعر أن منهج الوحدة - الترتيب جديد نسبياً^(١٢٢).

- أن هذا المنهج أنسب ما يكون للغات الإصاقية التي يصلح لها هذا التحليل الهرمي، ويبدو ذلك من تأمل طبيعة التركيب في اللغة الإصاقية التي يمكن أن يجليها لنا المثال المصور الذي تقدمه موسوعة كمبرج للغة الإنجليزية؛ إذ يكشف هذا المثال عن كفاءة اللاصقة في اشتقاق الكلمات؛ فهي تقدم اللواصق اثنتي عشرة صورة للكلمة.



وتجلى مناسبة هذا المنهج للغات الإصاقية بأننا إذا تناولنا أي صورة من اشتقاقات الكلمة وجبنا أنها تتكون من مورفيمات، وأن مورفيماتها «مرتبة...؛ فإن لها في الواقع سلسلة خطية مقيدة^(١٢٤) فأي صورة تتكون من سلاسل من العناصر المتتالية. على أنه يمكن مع اللغات الإصاقية هذه التي يناسبها منهج «الوحدة - الترتيب» أن تحلل تحليلاً أفقياً أو هرمياً؛ إذ يمكن مع أي صورة مما سبق أو مع لفظ uncontrollably، مثلاً، أن ترى مجموعة المورفيمات un + control + able + ly ولا يخفى أن التحليل الأفقي لا يظهر أكثر من مجرد الأجزاء وعلاقة التسلسل القائمة لهذه الأجزاء، ولا يبدو معه موضع التجزئة بخلاف التحليل الهرمي الذي يتيح تحديد موضع التجزئة، كما يبدو في الرسم الشجري التالي:



العربي إحصاء للأوزان، يروي بعضهم في ذلك عن ابن القطاع في كتابه الأبنية: «قد صنف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها. وأول من نكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج، نكر منها ما نكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثلاً. وزاد أبو عمرو الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما نكر. والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومئتي مثال وعشرة أمثلة»^(١٢٩). كما أحصى بعضهم طرق توليد هذه الأوزان فنكر أربعاً وعشرين طريقة، منها: «المشتق إما بزيادة حرف أو حركة أو حرف، وإما بنقصان حرف أو حركة أو حرف. فهذه ستة مع أفراد الزيادة وإفراد النقصان، ثم ينضم إليها زيادة حرف مع نقصان حركة...»^(١٣٠).

ويعد الميزان الصرفي قريب الصلة بمنهج الوحدة - التغيير الذي يقوم على رصد تغييرات الكلمة حين تحول إلى أخرى اشتقاقاً أو تصريفاً، إلا أن الميزان يتفوق عليه كثيراً من حيث إنه حين يرصد التغييرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه الذي قام فيها التغيير.

كما يعد نرة الصرف العربي هذا النموذج نموذج الميزان الصرفي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، وهو يمثل عملاً عربياً خالصاً لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثل عملهم هذا تحدياً للعقلية الغربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد، يشهد بعض اللغويين على ذلك، يقول: «أسس في القرن الثامن سيبويه، مؤلف أول نحو تام للغة «الكتاب»، الوصف الصرفي لها الذي بقي فعلياً منذ ذلك الحين، وهو يؤدي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالباً للأفعال، مثبتاً أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف (كتاب...). واجه هذا وحده الأوروبيون لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى تجريدي أعلى كثيراً من نموذجهم التقليدي الذي تصوره حتى الآن في الكلمة والتصريف كلية»^(١٣١).

ب - تطبيقاته:

يقوم نموذج الموازين الصرفية على رصد تغييرات الاشتقاق؛ إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات. ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضية ومضارعة وأمرأً والمشتقات عاملة وغير عاملة. كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التصرف لا الاشتقاق، كما في صيغ جموع التكسير، وبناء الفعل للمعلوم والمجهول، ولا يخفى أن الجمع يعد وجهاً تصريفياً للاسم كما أن الفعل يأتي تصريفياً على وجهين بحسب بنائه، هما: البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

ج - مقبله الغربي (منهج الوحدة العملية "IP" Item - Process): (التاريخ - المصطلح - الفكرة)

ورد مصطلح هذا المنهج عند تشارلز هوكت Hockett؛ حيث «اقترح مصطلحي الوحدة - الترتيب Item-Arrangement "IA" والوحدة - العملية "IP" Item - Process»^(١٣٢). على أن هذا المنهج أقدم من منهج الوحدة - الترتيب؛ إذ يرجع في التطبيق إلى لغويات القرن التاسع عشر؛ فإن «له تراثاً طويلاً مشتقاً، وفقاً لهوكت Hockett، من المنهج اللغوي التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر، على حين شعر أن منهج الوحدة - الترتيب IA في هذا الوقت جديد نسبياً»^(١٣٣). وهو يمثل مع منهج الكلمة التصريف الذي سنتناوله بعد هذا المنهج «منهجين بديلين [للمنهج الوحدة - الترتيب] أعطيت لهما عناية أقل نوعاً ما في الفترة المتقدمة مباشرة [على منهج الوحدة - الترتيب]»^(١٣٤). ومع أن منهج الوحدة - العملية أقدم زمنياً من منهج الوحدة - الترتيب إلا أنه عاد بديلاً عن منهج الوحدة - الترتيب الأحدث منه، وقد «اكتسب في السنوات الأخيرة تأييداً وبخاصة بين النحاة التوليبيين الذين يمكن بالنسبة لهم، رؤية كل قاعدة إعادة كتابة عملية»^(١٣٥). بل «إن الإثمار الحقيقي لمنهج الوحدة - العملية IP يرجع، علاوة على ذلك، إلى عمل المدرسة التوليدية في العقد الماضي [الستينيات]... ومن الواضح أن مفاهيم الوحدة - العملية جزء أساس مما صار معروفاً بالفونولوجيا التوليدية»^(١٣٦).

ويعني ذلك أن هذا المنهج يعد المنهج الجديد القديم؛ إذ «أصبح منهج العملية اليوم شائعاً مرة ثانية»^(١٣٧).



ويراد بلفظ العملية الذي يرد في مصطلح هذا المنهج تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو التالي:

- عمليات تتولد منها أقسام الكلم المختلفة رئيسة أو فرعية، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة.
- عمليات تتعدد بها صورة الكلمة، كما في حالة التصريفات التي تنتقل به الكلمة من وجه التذكير إلى وجه التأنيث، ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع... إلخ.
- عمليات تتكيف بها الكلمات صرفياً، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما، وهي ما يمكن تسميتها بالتغيرات الفونولوجية الصرفية.
- عمليات تتطور بها الكلمة فتتغير صورتها، كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات، وليس ثمة معالجة شاملة لها في الدرس اللغوي العربي إلا ما نجده في كتب لحن العامة. وسبب إهمال اللغويين العرب لهذه التغيرات معيارية درسهم أو قيامهم على دراسة لمستوى من العربية الفصحى صيانة له من اللحن؛ فلم يكن من المطلوب لديهم بحسب نظرتهم عناية منهم باللحن. ويمكن أن يحدد هذا النموذج بأنه «نموذج من الوصف يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات. ترى العلاقات بين الكلمات في هذا المنهج بوصفها عمليات اشتقاق، مثلاً الوحدة «took» مشتقة من الوحدة «take» بعملية تتضمن تغيير حركة. يمكن تطبيق هذا الاسم عند بعض اللغويين على أي منهج يستخدم عمليات اشتقاق في صياغته، مثل النحو التوليدي، على أن استخدامه الأصلي كان في الصرف»^(١٢٨).

د - معالم معالجته:

يمكن تبين معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية:

- أن نموذج الموازين الصرفية يتفق والتركيب اللغوي للعربية؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر؛ فلا يصلح لها منهج الكلمة - التصريف لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إراجها في جداول تصريفية، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جداول تصريفية؛ إذ يلزمنا أن نأتي بالفعل ونضع بإزائه ما يرد له من صور، فنقول مع



كل فعل، مثلاً: كتب يكتب يكتب كتابة كاتب مكتوب... إلخ. ولا يخفى كيف يستحيل أن نقدم جداول للكلمات العربية، وأن تجريد نموذج الميزان أيسر وأقرب مأخذاً. ويرى البحث أن منهج الكلمة - التصريف لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة، وليس لها طريق صرفي تأتي منه، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها.

وكنك بسبب اشتقاقية اللغة العربية يتفوق نموذج الموازين الصرفية على منهج الوحدة - الترتيب الذي لا يصلح لها إلا في حالة العلامة التي درسوها على نحو قريب من منهج الوحدة - الترتيب كما بينا في موضعه.

- أن نموذج الموازين الصرفية في العربية كانت وظيفية؛ حيث جاء على ثلاثة أنواع: الوزن العام الذي يعرف بالميزان الصرفي، وهو يكشف عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية: عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقائها، ووزن صيغة منتهى الجموع، وهو يكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف، ووزن التصغير الذي يحدد عملية التصغير بما تنصوي عليه من زيادة الياء وتغيير حركات الكلمة المصغرة نون نظر إلى أية جوانب صرفية أخرى. ويعني ذلك أن موازين الصرف العربية الثلاث قد جاءت مناسبة بلا تزيد ولا نقصان.

أن وزن الكلمة، الذي يعد على رأس النوال الصرفية في العربية بدلالته، مثلاً، على النقل والتعريض والصيرورة والمشاركة والمطاوعة ونحو ذلك الميزان الصرفي، إن هذا الوزن يستلزم الميزان الصرفي لتسجيله؛ إذ لا يمكن لنموذجي الكلمة - التصريف والوحدة - الترتيب أن يقوموا على أمره؛ فالوزن، كما لا يخفى علينا، ليس وحدة تنضاف إلى جذع أو جذر للكلمة، وإنما قالب يصب فيه الجذر؛ الأمر الذي يمتنع معه منهج يصف من خلال بيان ترتيب المورفيمات الصرفية بعضها من بعض، إن مفردات اللغة الإصاقية تتكون من مورفيمات متتابعة أقرب ما تكون إلى حلقات متماسكة في سلسلة مما يمكن معه فصل هذه الحلقات بعضها عن بعض، أما اللغات الاشتقاقية فهي كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق بعض فلا يمكن أن يفارق بينها إلا بالتضحية بالنسيج كله. ويحقق

ما سبق الشك القائم في أهلية هذا المنهج لكل اللغات^(١٣٩). ويمكن أن يفرق بين طبيعة التركيب في كل من اللغتين الإلصاقية والاشتقاقية بأن تجعل اللغة الإلصاقية ترتيبية والثانية لغة تركيبية استناداً إلى الفرق بين الترتيب والتأليف؛ «فالفرق بينهما أن الترتيب يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر سواء أخذ بالمعنى اللغوي، وهو جعل كل شيء في مرتبته ومحلّه كترتيب المجلس والعسكر ونحوهما، أو بالمعنى الاصطلاحي، وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر كترتيب أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس لكونه كالمادة على الفصل لكونه كالصورة، ويطلق على هذه الأمور المرتبة اسم الواحد أي الحد، يرانفه التأليف بخلاف (التركيب)، وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهبت حقيقته وماهيته، فلم يعتبر في مفهومه النسبة المذكورة، فهو أعم من الترتيب مطلقاً»^(١٤٠). ولا يخفى أن اللغة الاشتقاقية حين تتألف أجزاءها قد لا يمكن الفصل بينها كما يبدو من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي صبت فيه؛ فأصبحت بذلك متفقة مع مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض، وذلك بخلاف اللغة الإلصاقية التي هي مجموعة من اللواحق رتبت فيما بينها؛ فهي بذلك تتفق ومفهوم الترتيب.

— أن الميزان الصرفي الذي اعتمد عليه الدرس الصرفي العربي بشكل قوي قد كان نموذجاً قريداً في الدرس اللغوي الدقيق؛ وذلك أنه فرق بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية، فلم يسجل تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية. ويعد نموذج الميزان الصرفي في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تقوم بهذا التفريق، يقرر اللغويون في ذلك «أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية»^(١٤١). تأمل مثلاً وزن الكلمات:

قال - ازدهر - رد^(١٤٢).

— جاء الأول قال على وزن فعل لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييراً صوتياً لا

- صرفياً وإن أدى إلى تغيير شكل الفعل، ولو اعترفوا بالآلف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فعل لاحتاجوا إلى ادعاء أصالتها مع أنها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها منقلبة عن واو أو ياء، ولو قالوا بزياتتها لادعوا بذلك أن الفعل ثنائي قد زادت عليه الآلف وليس في العربية ما يؤيد فكرة الثنائية بهذه الصورة على الأقل.
- كما أنهم جعلوا الدال في ازدهر صورة صوتية لتاء الافتعال لما رأوا أن الدال لا ترد في مقام الافتعال إلا في سياق صوتي يسمح بالقول: إنها محولة عن تاء، فرأوا أن الافتعال له حرف واحد يحول إلى صور صوتية مختلفة: دال أو طاء مثلاً بشروط معينة.
- وكذلك لم يبينوا بالميزان تغيير الإدغام لأنهم رأوه تغييراً خاصاً بالمثلين كما في رد، أو بالمتقاربين وفيه يحول أحدهما إلى الآخر، كما في أذارك من تدارك بإبدال التاء دالاً وإدغامها في الدال التالية، وقد رأوا اقتصار الإدغام على حالات المثلين والمتقاربين قليلاً على أن هذا التغيير صوتي فأخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان.
- أن الميزان الصرفي يصدر عن كفاءة عالية في تمييزه بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التركيب اللغوي؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لأمّا للفعل المضارع في المضارع الواوي اللام المسند إلى نون النسوة «يعفون»، والواو ضميراً في «يعفون» المضارع المسند إلى واو الجماعة، كما أنه يفرق بين حالتي الفعل هاتين بين النون ضميراً في الأولى والنون حرفاً للإعراب في الثانية. ويتضح ذلك من كونه يجعل الفعل في حالته الأولى على وزن يفعلن، وفي حالته الثانية على وزن يفعون. ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعنا الحيلة.

أما بالنسبة للمنهج الغربي المقابل لنموذج الميزان الصرفي إلى حد ما فهو منهج الوحدة – العملية، وتتمثل معالنه فيما يلي:

- أنه يقوم فحسب برصد التغييرات الصرفية المختلفة التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت... إلخ؛ إذ يعكس منهج الوحدة – العملية، مصطلحات متعددة مهمة في اللغويات المعاصرة، مثلاً: الاشتقاق، قاعدة إعادة الكتابة، النحت... والتسمية، والبناء للمجهول^(١٤٣). وقد انتقد في استخدامه لمصطلحات لا يتفق عليها جميع اللغويين، «فقد اعترض لغويون كثيرون على

مصطلحات مثل الحركية dynamism والتغيير change والتفاعل هي interaction وهلم جرأً التي تم بها هذا التعميم»^(١٤٤). وإن صار ثمة «قبول لمفهوم التغيير في بعض الحالات»^(١٤٥).

- إن هذا المنهج لا يقوم بأكثر من وضع القاعدة التي غير في ضوءها التركيب الصرفي بون أن يضع لذلك نمونجاً تجريبياً كما هو الأمر في نمودج الموازين الصرفية. ويعني ذلك أنه لا يستلزم تجزئة الوحدة الصرفية (الكلمة) للوصول إلى وحدات صرفية أصغر تقابل كل واحدة منها دلالة من دلالات الكلمة المركبة، أي «أنه يتفادى مشكلة تخصيص أي الأجزاء الفونولوجية يقابل أي أجزاء المعنى (لكن هل هذا تجنب للمشكلة؟)»^(١٤٦)؛ ولذلك ليس هذا المنهج مقيداً بالبحث عن مورفيمات الكلمة وتعيينها للدلالات الموجودة لعنايته برصد التغيير وضبطه، فهو يرى «بعض العناصر (التركيب... إلخ) نتيجة تغيير يعمل في عنصر آخر في اللغة، ويمكن أن تكون عملية التغيير حقيقية (كما في العمليات المقررة في التغيير الدياكروني «التاريخي»)»^(١٤٧).

- كما يفيد ذلك أنه يخرج عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة؛ إذ لا يقوم كمنهج الوحدة - الترتيب، بافتراض أنه توجد مورفات، وأنها مرتبة في طرق خاصة وفقاً لقواعد اللغة الفنية»^(١٤٨)؛ فهو «لا يميز فقط وجود العناصر والترتيبات الخطية لها، عند مستوى أعلى من الكلمة، بل يميز أيضاً العمليات النحوية داخل الكلمة التي تعمل في الجذر لإنتاج صيغة منه»^(١٤٩). إنه يفترض أن الجذر يخضع لعمليات تنتج الصور المختلفة منه؛ فهو يعالج، مثلاً، «الفعلين take و bake، بدلاً من القول بتكوئهما من مورفيمي الجذر واللاصقة (كما في منهج الوحدة الترتيب TA)، يعالجهما بتقرير أن لهما جذرين أخضعا لعملية أسماها صياغة الفعل الماضي»^(١٥٠)، أي أن ضرورة وجود مورفيم لكل عنصر دلالي في الكلمة غير قائمة، وكذلك لا يقوم في هذا المنهج لزوم ترتيب المورفيمات فيما بينها.

- أن هذا المنهج يمكن له، بناء على ذلك، أن يعالج «كلا من نمونجي الأفراد المتميزة والأفراد غير المتميزة»^(١٥١) على أساس أنه لا يعني بتجزئة الكلمة إلى عناصر يقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها؛ إذ يعتمد على مفهوم التغيير فليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية للكلمة.

- أن هذا المنهج الغربي يتميز بأنه بسيط وليس فيه تخطئة؛ فلا يقول بالشذوذ؛ إذ لكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر. إن «أكثر الأسباب أهمية، على أية حال، لتفضيل منهج العملية هو أنه أكثر بساطة. كل ما علينا أن نفعله هو أن نكتب قواعد بسيطة تحول صيغة إلى أخرى. لم نعد بحاجة إلى مناقشة ما مورفيمات took؟ نكتب فقط قاعدة لتغيير حركة take إلى took في الماضي. (ويمكننا، علاوة على ذلك، أن نكتب قاعدة عامة عن مثل تغييرات الحركة التي تشمل shake/shook و forsake/forsook. ليس ثمة شيء خطأ مع تغيير /ei/ إلى /ʊ/ في منهج العملية»^(١٥٢).

- أنه يعتمد على فكرة الأصل والفرع، ولذلك «يتطلب أحياناً اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين هي الأساس، وأيهما المشتقة»^(١٥٣)، كما «يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية، مثلاً الزمن الحاضر، وأخرى مشتقة (لكن الاختيار صعب...)». إن صعوبة منهج الوحدة - العملية IP هي بنية صعوبة تحديد قاعدة نحوية محددة لإعادة الكتابة»^(١٥٤). على أنه ينبغي أن نشير إلى أن مفهوم الأصالة والفرعية لم يعد منتقداً كما كان من قبل؛ فلقد «أثبت أنه من المرهق، إن لم يكن من المستحيل، وصف العلاقة بين شكلين لغويين مختلفين بون اشتقاق أحدهما من الآخر، أو اشتقاقهما من شكل أساس «تحتي» مشترك، ولم يعد يشعر معظم اللغويين بأن ذلك معيب بأي شكل»^(١٥٥). ولا يخفى أن مسألة الأصل والفرع قد عرضت درسنا اللغوي العربي لكثير من الاتهامات؛ إذ جعلت هذه الفكرة من قبيل الافتراض والتفكير الفلسفي الذي ينبغي صيانة الفكر اللغوي عنه مع أنها ترد في درسنا اللغوي العربي في سياقها الصحيح؛ إذ جعلوا، كما يفعل درس اللغوي الحديث، ما له علامة فرعاً على ما ليس له علامة، يفيد بعض اللغويين العرب ما يفيد درس اللغوي المعاصر: «أصل الاسم أن يكون مذكراً، والتانيث فرع عن التنكير، ولكون التنكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التنكير، ولكون التانيث فرعاً عن التنكير اقتصر إلى علامة تدل عليه»^(١٥٦). وينص كثير من اللغويين على رجوع الفرعية في تصورهم اللغوي النقي إلى وجود العلامة، يقول أحدهم: «ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان

الأصل. ولما كان التانيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه»^(١٥٧). ويقول آخر: «الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنه جعلوا علامة للتثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع قرعين عن الإفراد»^(١٥٨).

- أن تفضيل التوليين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملهم عليها تعد عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج؛ بل إن «كل قاعدة من قواعد إعادة الصياغة يمكن أن تقرأ، بالنسبة لهم، عملية»^(١٥٩).
- أنه ينتمي إلى اللغويات التاريخية؛ إذ استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر، ولذلك يسجل اللغويون عليه أن من عيوبه «أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء»^(١٦٠).

منهما لا يرصد إمكان ورود تغييرات مصاحبة لزيادة وحدة، على حين ينص الثاني نموذج العلامة الوارد عن العرب على التغييرات المصاحبة للعلامة، كما يبدو من مراجعة حديثهم عن تثنية المقصور والمنقوص والممدود مثلاً.

٢ - تغييرات لهجية أو تاريخية، مثل: القلب المكاني، مثل: آيس، وجبذ ونحوهما، ولا يصلح لها إلا الميزان الصرفي؛ إذ ليس بها زيادة وحدة صرفية حتى يناسبها نموذج الوحدة - الترتيب.

٤ - تغييرات بالحنف، ولا يمكن بيانها بنموذج الكلمة - التصريف لأنها حالات كثيرة لا تستوعبها جداول التصريف، كما لا يمكن بيانها بنموذج الوحدة الترتيب؛ إذ أصله زيادة وحدات وبيان الترتيب بينها، وليس به معالجة لنقصان وحدات؛ فليس ثمة موضع لديه لتغطية تغييرات الحذف.

٥ - تغييرات التعويض، وهي تابعة لتغيير الحذف؛ حيث يعوض في بعض الحالات عن الحرف المحذوف، ولا يمكن بيانها إلا بالميزان الذي يسمح ببيان الحرف المحذوف والحرف الزائد الذي يرد عوضاً عن المحذوف مع تحديد موضع الحرف المحذوف والحرف الزائد تعويضاً، أما نموذج الوحدة - الترتيب فلا يسمح بكشف التعويض لأنه لا يسمح ببيان الحذف كما أشرنا في النقطة السابقة.

٦ - تغييرات بالتضعيف، مثل فعل، وتفعل، وأفعل ونحوها، ولا يمكن رصدها إلا بنموذج الميزان الصرفي. إن منهج الوحدة - الترتيب لا يقوى على معالجة ما يقابل ظاهرة التضعيف في العربية، وقد لاحظها هاريس^(١٦١) وهوكت^(١٦٢) متمثلة في تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للمفردة Reduplication يظهر في لغة التاجالوج Tagalog^(١٦٣)؛ حيث تكرر بعض المقاطع لتغيير المعنى الصرفي. وقد سمي هوكت في بعض مقالاته^(١٦٤) هذه المقاطع أو الحروف المكررة، في محاولة منه لتكييفها وفق نموذج الوحدة - الترتيب، بالمورفات الحرباء أو القلب chameleon morphs؛ إذ ليس معنا مورف واحد لأداء الدلالة الصرفية، بل له صور بعدد المقاطع التي تكررهما اللغة لهذه الدلالة الصرفية. لاحظ، مثلاً، «أن المقطعين المضاعفين la و bu (المكتوبين بالبنت السميكة) في فعلين من لغة التاجالوج Tagalog: الفعل maglalakbay يسافر (مؤكداً)، من maglakbay، والفعل paghubuksan يفتح

(مؤكداً) من pagbuksan، وليس لهما أجزاء صوتية مشتركة، لكنهما على الرغم من ذلك يمثلان العنصر الصرفي نفسه: المؤكد»^(١٦٥).

٧ - تغييرات النقل^(١٦٦)، وهي أن ينقل الفعل من باب إلى باب لإفادة الدلالة التي تثبت لهذا الباب الذي نقل إليه الفعل، يقول الصرفيون العرب عن ذلك في باب فعل يفعل: «ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة، ونعني بها أن يقلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر... وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب»^(١٦٧). وليس يخفى أن النقل من باب إلى باب ليس وحده يمكن أن يكشف عنه نموذج ينبنى على تحديد الوحدات وترتيبها، وأن ما يمكن أن يكشف هذا النقل هو نموذج يقوم على ضبط البنية، أي نموذج الميزان الصرفي.

٨ - تغييرات الزيادة، وهي واسعة جداً، ولا تستقل في أغلب الحالات على مجرد زيادة بعض الحروف، بل كثيراً ما يرد مع زيادة بعض الحروف تغييرات أخرى، مثل تغييرات الضبط، ويمكن أن نقرر أن الزيادة لا يصلح تفسيرها في ضوء منهج الوحدة - الترتيب على الرغم من أن أصل فكرة هذا النموذج هي بيان زيادات المورفيمات وتحديد ترتيبها فيما بينها، ويمكن أن نتبين عدم صلاحية نموذج الوحدة - الترتيب لبيان تغييرات الزيادة في العربية ذلك من خلال الأمثلة التالية:

أ - «انكسر» الفرق بين هذه الصيغة المزيدة والصيغة المجردة المأخوذة منها هو زيادة الهمزة والنون، ولا يمكن أن نعد هذين الحرفين لاصقة تقدمت على المجرد «كسر» لأن الهمزة تسقط مع مضارع هذا الفعل؛ إذ يقال «ينكسر» ولو كانت لاصقة تفيد معنى المطاوعة لما سقطت مع صيغة المضارع الذي يفيد المطاوعة. ولذلك تعد مثل هذه الزيادة بعيدة عن تناول اللواصق والنموذج الصرفي الذي يقوم عليها.

ب - «أكرم» لا يمكن معالجة التركيب الصرفي لهذا الفعل في ضوء نموذج الوحدة - الترتيب؛ لأن الهمزة تسقط مع مضارعه كما تسقط في الفعل المنكور في المثال السابق «انكسر»، وكذلك لا تستقل زيادة الهمزة بالفعل المزيء بالهمزة، بل يكون مع زيادة الهمزة تغييرات صرفية

أخرى؛ إذ تلزم فاء الفعل المزيد بالهمزة السكون، وعينه الفتح أياً كانت حرة العين في المجرد، تأمل المزيد بالهمزة «أخرج وأسمع وأكرم» التي أفعالها المجردة مفتوحة العين ومكسورة ومضمومة على الترتيب «خرج وسمع وكرم».

ج - «استخراج» لا يصلح لنموذج الوحدة - الترتيب لأن الزيادة وربت أولاً الهمزة والسين والتاء وحشوا الألف. ومن المقرر أن هذا المنهج لا يقدم مثلاً لورود زيادة في أول الكلمة ووسطها، كما في استخراج زانت الهمزة والسين والتاء أولاً والألف وسطاً، بل يقتصر على الزيادة أولاً (سابقة prefix)، كما في un- ونحوها، أو الزيادة في آخر الكلمة (لاحقة suffix)، كما في -er ونحوها، أو الزيادة في وسط الكلمة (حشوا infix)، كما في -in- التي تستخدم في التاجلوج فيشتق من gulay، الذي يعني خضروات مائلة إلى الخضرة، ginulay أزرق مائل إلى الخضرة^(١٦٨)، أو زيادة المورفيم على جانبي الكلمة (جوانبي circumfix) كما يمكن أن يترجم به)، كما في FE-/a'i الذي يستخدم في اللغة الساموانية Samoan^(١٦٩) للدلالة على «التبادل»، يدخل هذا المورفيم على الفعل finau «يتشاجر» فيصير fefinaua'i^(١٧٠).

إن منهج الميزان الصرفي يقدم تصوراً جيداً لزيادة بعض الحروف أياً كان موضعها من الكلمة في أولها أو آخرها أو وسطها أو في مواضع مختلفة من الكلمة، وذلك بخلاف منهجي الكلمة - التصريف والوحدة - الترتيب.

وقد تتبع بعض لغويينا حالات الزيادة المختلفة في ضوء ما يتحصل من درسها من خلال نموذج الميزان الصرفي فنكر في نص متميز له كل أوجه التغيير في وزن الكلمات التي تكشف عن عدم اقتصرها على وجود زيادة حرف أو أكثر فحسب، يقول: «أولها متغير بزيادة حرف نون تبدل حركة، كضاحك فاشتقاقه من الضحك، وثانيها متغير بزيادة حرف مع تبدل حركة، كطالب فاشتقاقه من الطلب، وثالثها متغير بزيادة حركة نون تبدل أخرى، كمزق، فاشتقاقه من المزق ورابعها متغير بزيادة حركة مع تبدل أخرى، كحسن فاشتقاقه من الحسن. وخامسها متغير بزيادة حرف وحركة نون تبدل أخرى، كضارب، فاشتقاقه من الضرب...»^(١٧١).

نتائج البحث

وبعد، فقد قام البحث على استلهام النموذج العربي من النظرية الصرفية التي تعدت فيها النماذج، والكشف عن جوانب هذا النموذج العربي المختلفة، وعن أصالتها وكفاءتها وعلو كعبها في مضمار التنظير العلمي الدقيق.

ولقد حرص البحث على التغطية الشاملة لكل الجوانب المهمة التي رآها أساس دراسة النظرية الصرفية في الدرس اللغوي على اختلاف أوجه نظريته؛ فعالج، لتحقيق ذلك، كلا من تصور الظاهرة الصرفية، ومفهوم الوحدة الصرفية، والمناهج المعتمدة في النظرية الصرفية غربية وعربية لتحليل الصرفي.

كما حرص البحث على استيفاء مختلف نقاطه وفق الدرسين اللغويين الغربي والعربي؛ فاستوفى كل نقطة من نقاطه في كل من الدرس الغربي والعربي، ولم يعتمد على مجرد التقول والافتراض، وكان في ذلك حريصاً على أن يتنقل التصورات الغربية بسياقاتها الكاملة درءاً لسوء الفهم والتأويل الفاسد الذي يسببهما في الأغلب الأعم بتر النصوص واجتزائها من سياقاتها الصحيحة. وقد فصل الحديث لذلك في مفهوم الظاهرة الصرفية والوحدات الصرفية والنموذج الصرفي على اختلاف صورته.

وقد بدأ بإشارته العجلى إلى احتياجات الدرس اللغوي العربي المعاصر استناداً على واقع الدرس اللغوي العربي المعاصر الذي حدد جوانب ضعفه التي تحتاج إلى مراجعة، وهي: عدم مواكبته، كالدرس النحوي، للدرس اللغوي المعاصر، وعدم عنايته بالنظرية الصرفية والمنهج الصرفي اللذين يجب بيانهما قبل معالجة أي من جوانب الدرس الصرفي بأحكامه وتفصيلاته المختلفة، وخضوعه التام للدرس النحوي على مستوى التنظير؛ حيث يرد الحديث عن المدارس الصرفية ومناهج الصرف نسخة من الحديث عن مثيلاتها في النحو.

عرض البحث في معالجته للمفهوم تصورات النظرية الصرفية العربية فيما يخص الظاهرة الصرفية، فعرض من ذلك:

- تفسير إخراج الصرفيين العرب للمبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وتحوها على الرغم من رصدتهم لتغييراتها تحت ما يمكن تصوره بمنهج الكلمة - التصريف؛ فقد بين أن ذلك الإخراج يرجع إلى أنهم لم يروا

لتغييرات المبنيات طرقتاً صرفية يمكن رصدها، ولا قوانين صرفية تخضع لها تحتاج أن تسجل.

بيان ضرورة إخراج ما ليس له قاعدة صرفية إن كانت التغييرات الواردة تأتي لمعنى صرفي كتغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات التي تغير وفقاً للأجناس الصرفية المختلفة؛ إذ هي من الدرس الصرفي تبعاً لكونها مما يتصل بالدلالة الصرفية.

- تفسير إخراج الصرفيين العرب لظواهر الإعلال والإبدال والإدغام من الميزان الصرفي بأن ذلك يرجع إلى تفريقهم بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية؛ فقد قصروا الميزان الصرفي على التغييرات الصرفية واستبعدوا التغييرات الفونولوجية من الميزان الصرفي.

وقد أفاد بصدد تصورات المفهوم لدى الصرفيين العرب ما يلي:

- اشتمال الدرس الصرفي للعربي على جملة جوانب رأى أنها تغطي معالجته للظاهرة الصرفية، هي: وصف الجهات المختلفة للأبنية من خلال الميزان الصرفي، وتصنيف مختلف الكلمات في ضوء عدة معايير، مثل: التجرد والزيادة، والصحة والاعتلال... إلخ، وتحديد وظائف هذه الأبنية المختلفة التي ترد عليها الكلمات في العربية، ورصد العلاقات القائمة بين الأبنية بتسجيل التغييرات التي ترد في الكلمة. ولا يخفى أن هذه الجوانب هي كل الجوانب التي تلزم الدرس الصرفي

كما أفاد بهذا الصدد استيعاب الصرفيين العرب لعمليات التغيير الصرفية المختلفة التي يمكن أن تصنف تحت تغييرات اشتقاقية وتغييرات تصريفية وتغييرات فونولوجية.

وعرض، فيما يخص معالجته للمفهوم، أيضاً جملة تصورات خاصة بالوحدة الصرفية، مثل:

- عدم مناسبة مفهوم المورفيم للغة العربية بسبب أنها ليست لغة إصلاقية تعتمد على اللواصق، بل تصريفية.

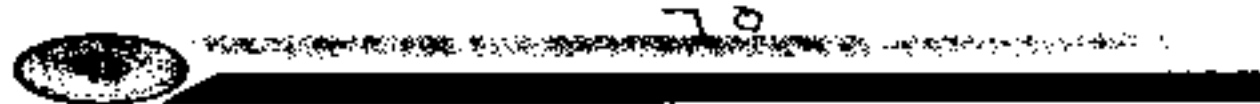
- وعي الصرفيين العرب بالعناصر الصرفية التي تتكون منها الكلمات؛ حيث تحدثوا عن العلامات التي تعد جزءاً من الكلمة.

- تفسير عدم عد الصرفيين للعرب للعنصر الدلالي الذي هو أصغر من الكلمة الوحدة الصرفية الصغرى؛ إذ يرجع ذلك إلى تعذر فصل بعض العناصر ذات الدلالة في الكلمة، فلا يمكن، مثلاً، فصل الوزن الذي يعد دالة صرفية عن غيره من عناصر الكلمة الأخرى.
 - تفريق الصرفيين العرب بين التركيب على مستوى اللفظ والتركيب على مستوى الدلالة.
 - تفسير تسمية اللغويين العرب للعلامة بهذا الاسم دون اللاصقة.
 - وعي اللغويين العرب بغياب العلامة، وتفريقهم بين غيابها حين يكون دالاً، وغيابها حين لا يكون دالاً. وقد أكد البحث بذلك أن النرس الصرفي العربي قد قام على أنق التصورات اللغوية.
- أما فيما يخص معالجته للمنهج فقد قدم ما يلي:
- تلمس مناهج التحليل الصرفي في الوجه العربي من النظرية الصرفية، وقد تبين له أنه يمكن تمييز ثلاثة نماذج في التحليل الصرفي استخدمها الصرفيون العرب، وهي متضافرة فيما بينها للقيام بتحليل تراكيب الكلمات العربية. وقد سمى هذه النماذج الثلاثة بنموذج الجداول التصريفية، ونموذج العلامة، ونموذج الميزان الصرفي.
 - عرض مناهج التحليل الصرفي التي عرفتھا النظرية الصرفية في وجهها الغربي تراثياً أو معاصراً؛ فقد بين من هذه المناهج ما يعرف بنموذج الكلمة - التصريف "WP" Paradigm Word، وما يعرف بنموذج الوحدة - الترتيب "IA" Item Process، وما يعرف بنموذج الوحدة - العملية "IA" Item Arrangement.
 - موازنة هذه المناهج بما يقابلها من نماذج التحليل الصرفي في النرس الصرفي الغربي.
 - بيان حسن استنباط اللغويين العرب للنماذج الثلاثة وحسن توظيفهم لها؛ إذ لم يستخدموا أيّاً منها إلا فيما تقتضيه طبيعة التركيب الصرفي للكلمة العربية، ووافق ما تقتضيه الحاجة بلا زيادة أو نقصان.
 - بيان براعة اللغويين العرب في استنباطهم ثلاثة أنماط من الميزان الصرفي، هي

- الميزان الصرفي العام وميزان منتهى الجموع المعروف بصيغة منتهى الجموع والميزان التصغيري؛ إذ يرجع استنباطهم لهذه الأنماط الثلاثة إلى حرصهم على أن يقوم كل واحد منها ببيان الجهات اللازمة دونما نقصان أو تزديد.
- بيان اقتضاء الوزن، الذي ترد عليه الكلمات في العربية ويمثل دالة صرفية، لنموذج الميزان الصرفي؛ حيث لا يمكن أن تقدم أوزان الكلمات من خلال نموذج آخر.
 - بيان كشف الميزان الصرفي عن دقة اللغويين العرب في التمييز بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية.
 - بيان كفاءة الميزان الصرفي بانفراده نون غيره من نماذج التحليل الأخرى في التفريق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التراكيب اللغوية.
 - توزيع التغييرات الصرفية التي ترد لتركيب الكلمات في العربية على مناهج التحليل الصرفي الثلاثة، فخصص بنموذج الجداول التصريفية تغييرات المبنيات، وبنموذج العلامة بعض تغييرات التصريف كالتثنية وجمع التصحيح، وبنموذج الميزان البعض الآخر من تغييرات التصريف كجمع التكسير وتغييرات الاشتقاق.
 - بيان نموذج كفاءة الميزان الصرفي في تكفله باستغراق تغييرات التركيب الصرفي للكلمات التي لا يستغرقها منها الجداول التصريفية والعلامة.

الهوامش:

- (١) سيوييه، الكتاب، ج ٤، تحقيق عبدالسلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٢ ١٩٨٢)، ص ٢٤٢.
- (٢) الفارسي، للتكملة، تحقيق حسن شانلي فرهود، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط ١ ١٩٨١)، ص ٤.
- (٣) حسان، تمام. اللغة العربية: معناها ومبناها، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، ط ٢ ١٩٧٩)، ص ١٥.
- (٤) اليكوش، الطيب، للتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٧٣)، ص ٢٢.
- (٥) شاهين، عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ط ١ ١٩٧٧)، ص ٢١٦.
- (٦) عبدالغني، أحمد عبدالعظيم، نور الوحدات اللغوية في بناء الكلمة، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة: مخطوطة رقم ٢٢٦ بكلية دار العلوم.
- (٧) النخاع، يوسف خليفة، نور الصرف في منهجي النحو والمعجم، (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨١).
- (٨) الناقى، محمد. التكرار الصامتى والتعاقب الصائتي في اللغة العربية، ضمن «قضايا في اللسانيات العربية»، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط ١ ١٩٩٢)، ص ١٢٧ - ١٤٤.
- (٩) جرين، جودث، علم اللغة النفسي: تشومسكي وعلم النفس، ترجمة وتعليق د. مصطفى التوني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٧٢.
- (١٠) بريد دراسة «تطورات حديثة في الدراسات الصرفية» التي بقلم ماتيوس وقدمها جون ليونز في كتابه «تألق جديدة في علم اللغة»، Matthews, P. H. (1970). *Recent Developments in Morphology*, New Horizons in Linguistics. Edited by John Lyons. GB: Penguin Books.
- (11) Ibid., p. 96.
- (١٢) هندلوي، حسن مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، (دمشق: دار القلم، ط ١ ١٩٨٩)، للباب الأول.
- (13) Wunderlich, Dieter (1979). *Foundations of Linguistics*, Translated by Lass, Roger. Cambridge: Cambridge University Press. P.18.
- (١٤) وقد ذكر أربعة أسباب لتفريقه بين العلم بنظرياته والمعرفة التي تكون خلوا عنها. Ibid. pp.18-19.
- (15) Hjelmslev, Louis. (1969). *Prolegomena to a Theory of Language*, Madison: University of Wisconsin press, pp. 13.30. & Hcaugrande, Robert de. (1993). *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, 2nd impression, p. 127.
- (١٦) هندلوي، مناهج البصريين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للباب الثاني.
- (17) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106.
- (18) Ibid., p. 106.
- (١٩) محمود، زكي نجيب. تجديد الفكر العربي، (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٣)، ص ٢٥٤.



- (٢٠) المسدي، عبدالسلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١١ - ١٢.
- (٢١) يمثل التركيب الصرفي للغة موضوع الدرس للصرفي أو الظاهرة التي يقوم لدرس الصرفي على ضبطها ودراستها دراسة علمية، ويصح وصفها بالظاهرة من جهة كونها جانباً من جوانب الظاهرة اللغوية التي يتكفل بها لدرس اللغوي على مختلف فروعها.
- (22) Anderson, Stephen R. (1988). *Morphological Theory*, in *Linguistic Theory: Foundations*, vol. 1 of *Linguistics: The Cambridge Survey*, Edited by Frederick J. Newmeyer. p. 164. & Marriam Webster Editorial Staff, (1960) "Morphology" In *Webster's Third New International Dictionary of the English Language*. Vol. 11, Chicago: William Benton, Publisher, p. 1471.
- (٢٣) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني، ط ١٩٧٢)، ص ٧٨ - ٧٩.
- (٢٤) الرضي، شرح للشافعية، ج ١، ص ٥.
- (٢٥) السابق، ج ١، ص ٨.
- (٢٦) السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ج ٢، تصحيح السيد محمد بدر النعسلني، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت)، ص ٢١٢.
- (27) Crystal. (1987). *The Cambridge Encyclopedia of Language*, Cambridge: Cambridge University Press p. 93.
- (٢٨) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢١٢.
- (٢٩) ابن مالك.
- (٣٠) الصبان، محمد بن علي - حاشية للصيان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد المعيني، ج ٤، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢ ١٩٢٨)، ص ٢٢٦.
- (٣١) المازني، لتصريف بشرح ابن جني للمنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١ ١٩٥٤).
- (٣٢) ابن جني، المنصف في التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١ ١٩٥٤).
- (٣٣) الميداني، نزعة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ط ١ ١٩٨١).
- (٣٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ط ٤ ١٩٧٩).
- (٣٥) ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهد، تحقيق محمد نورالحسن وزميليه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥).
- (٣٦) ابن جني، المنصف شرح تصريف المازني، ص ٣ - ٤.
- (٣٧) جاء المورفيم في اللسانيات الأوروبية قسيماً للكلمة بل أن وقع المورفيم على اللواحق ذات المعاني الوظيفية التي تدخل على الكلمة فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي التي قيل لها sementeme. أما اللسانيات الأمريكية فقد شمل المورفيم ما كان له معنى وظيفي وما كان له

معنى معجمي، أي كلاً من اللواحق والكلمات التي لا تقبل أن تحلل إلى أجزاء ذات دلالات وظيفية، انظر:

- Greenberg, Joseph H. (1957). "The Definition of Linguistic units", In *Essays in Linguistics*, Chicago: The University of Chicago Press, note 1 p. 18, Hamp, Eric P. (1966). *A Glossary of American Technical Linguistics Usage, 1925-50*, Publications of the committee for terminology, spectrum Publishers, p. 31.
- Martinet, Andre. (1964). *Elements of General Linguistics*, Translated by Palmer, Elisabeth, london: Faber and Faber Ltd., p.110.
- (38) Mariam Webster's Dictionary, (1960) "Morphology". Vol. II, p. 1471 & West, Fred. (1975). *The Way of the Language: An Introduction*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.
- (39) Guzman, Videa (et. al) Morphology: The Study of Word Structure, In O'Grady, William. (1991). *Contemporary Linguistics: An Introduction*, New York: St. Martin's Press, p. 112.
- (40) Young, David J. (1984). *Introducing English Grammar*. London: Hutchinson, p. 15.
- (41) Ducrot, Oswald and Todorov, Tzvetan. (1981). *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*, Translated by Catherine porter, Oxford: Blackwell reference, p. 199.
- (42) comrie, Bernard. (1996). "Language", Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia. © 1993-1996, Microsoft Corporation.
- (43) Greenberg, Joseph H. (1957). "The Definition of Linguistic Units", p. 18.
- (44) Crystal, David. (1971). *Linguistics*, England: Penguin Books Ltd., p. 187.
- (٤٥) لا يلزم أن يكون المورفيم أصغر من الكلمة، بل يمكن أن تكون الكلمة مورفيماً مفرداً فلا يكون جزءاً منها؛ إذ قد تتكون الكلمة من مورفيم أو أكثر
- Kolln, Martha. (1982). *Understanding English Grammar*, New York: Macmillan, Inc., p. 71, Richards, Jack (et. al.). (1985). *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, GB: Longman Group Ltd., p. 184 & Owens, Robert H. (1988). *Language und Development: An Introduction*, 2nd, Columbus: Merril Publishing Company, p. 15.
- (46) Sapir, Edward. (1921). *Language*, New York: Harcourt, Brace & World., p. 25.
- (٤٧) فصل بعض اللغويين الحديث عن السمات التي تتميز به المورفيمات دلالياً وتركيبياً، وتفصل بها عن غيرها من الوحدات اللغوية كالمقطع والقونيم وغيرهما، انظر في سمات المورفيم:
- Gleason, H. A. (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics.. 2nd revised edition*. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- (48) Palmer, Frank. (1971). *Grammar*. GB: Penguin Books, pp. 110-111 & Bloomfield, L. (1935). *Language*, London: George Allen & Unwin Ltd., P. 161.
- (49) Nasr, Raja T. (1980). *Morphemeics*. In *The Essentials of linguistic Science: Selected and Simplified Readings*, GB: Longman Group Ltd., p. 54 & Richards, jack (et. al.). (1985). *Longman Dictionary of Applied linguistics*, p. 9.
- (50) Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond. (1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar*, Oxford University Press, P. 248.
- (51) Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise. (1980). *Linguistics for the Students of Literature*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 92 & Dinncen, Francis P. (1967). *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 53.
- (52) Lyons, John. (1968). *An Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press, p.180.
- (53) Ibid., P. 180.



- (٥٤) يقوم التحقق الصرفي في كثير من الوحدات اللغوية كالقونيم والمورف والأداة وغير ذلك، انظر.
Crystal, David. (1985). *A Dictionary of Linguistics and phonetics*, 2nd ed.. UK: Basil Blackwell Ltd., p.339.
- (55) Robins, R. H. (1968). *A Short History of Linguistics*, Bloomington: Indiana University Press, p. 148.
- (56) Dinneen, Francis P. (1967). *An Introduction to General Linguistics*, p. 268.
- (57) Saussure, Ferdinand (1959). *Course in General linguistics*, Translated by Baskin. Wade. New York: McGraw-Hill Book Company, p. 186.
- (58) Bloomfield, L. (1935). *Language*, P. 209.
- (59) Alerton, D. J. (1979). *Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology*, London: Routledge & Kegan Paul, p.222.
- (٦٠) نشر مقال نايدا هذا مرتين: "The Identification of Morpheme" Nida, E. A. (1948). *Language*, Vol. 24, pp. 414-41 & In Joss, M. (ed.) (1958). *Readings in Linguistics*, New York: American Council of Learned Societies.
- (61) Hass, W. (1957). "Zero in Linguistic Description", In *Studies in Linguistic Analysis*, (Special Publication of the Philological Society) Oxford: Blackwell.
- (62) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 100.
- (٦٢) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص ٥.
- (٦٤) ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧)، ص ٢٧١.
- (٦٥) الرضي، شرح الكافية، ج١، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ٤.
- (٦٦) فخرالدين الرازي، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير، وبهامشه تفسير أبي السعود، ج١، (مصر: دار الطباعة العمارة)، ص ١١.
- (٦٧) الجرجاني، السيد الشريف. التعريفات، ويليها رسالة في بيان اصطلاحات الصوفية، (كراتشي: المكتبة الحماوية، ١٩٨٢)، ص ١٨٦.
- (٦٨) سوف يرد حديث عن منهج التحليل الهرمي في هذا البحث عند معالجة المنهج الصرفي.
- (٦٩) تغيب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بانتفاء ورود جزء من الكلمة، باستثناء العلامة التي للتصريف، في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريباً، انظر في كيفية تحديد المورفيمات: Hockett, Charles F. (1958). *A Course in Modern Linguistics*, New York: The Macmillan Company, pp. 123-124.
- (٧٠) يمكن مراجعة حديث اللغويين عن لواصلق الاشتقاق والتصريف الرئيسة في الإنجليزية، وعن موقع لواصلق التصريف من لواصلق الاشتقاق في: Nasr, Raja T. (1980) "The Major Grammatical Morphemes of English", In *The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings*, GB: Longman Group Ltd., pp. 67-73 & Akmajian, Adrian [et. al]. (1990). *An Introduction to language and Communication*, 1st ed., Massachusetts Institute of Technology, p. 36.
- (71) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. ٧٦.
- (72) Palmer, *Grammar*, p.112.
- (٧٣) الأنباري، أبو بكر محمد. كتاب المنكر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبدعون الجنابي، (بغداد: مطبعة العاني، ط١ ١٩٧٨)، ص ١٦٤.
- (٧٤) السابق، ص ١٢٩.

- (٧٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ١٥، ص ٦٩٥، ولنظر في ذلك أيضاً، الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، ج٦، تحقيق أحمد عبدالقفور عطار، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ط٢ ١٩٧٩)، ص ٢٤٣٠.
- (٧٦) Beaugrande. *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, Note 3, p. 85.
- (٧٧) Saussure, *Course in General Linguistics*, pp. 122.
- (٧٨) Pike, Kenneth. (1967). *Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior*. The Hague: Mouton, p. 345.
- (٧٩) سوف يأتي عرض هذا المنهج ضمن الحديث عن المنهج في النقطة الثالثة من هذا البحث، مع بيان طبيعته المتمثلة في اعتماده في الوصف الصرفي للوحدات الصرفية على للمورفيمات وتسلسلها.
- (٨٠) Hoch, J. (1947). *English Verb Inflection, Language*, Vol. 23, pp. 399-418 & In Joos, M. (ed.) (1958). *Readings in Linguistics*, New York: American Council of Learned Societies.
- (٨١) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, pp. 99-100.
- (٨٢) ٤٨ / سورة العائدة ٥٥.
- (٨٣) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج٢، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط٢ ١٩٧٢)، مادة «نهج»، ص ٩٥٧.
- (٨٤) الكفوي، أبو البقاء أيوب - الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٩٢)، ص ٩١٣.
- (٨٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، (بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٥٥)، مادة نهج، ص ٣٨٣.
- (٨٦) مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٩)، ص ١٩٥، وهبة، مجدي، معجم المصطلحات الأدبية: إنكليزي - فرنسي عربي، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٤)، ص ٣١٨.
- (٨٧) وهبة، معجم المصطلحات الأدبية، ص ٣١٨.
- (٨٨) واقفي، علي عبدالواحد. علم اللغة، (القاهرة: دار نهضة مصر، ط٧ ١٩٧٢)، ص ٣٢.
- (٨٩) حسنان، تمام. اللغة بين المعيارية والوصفية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص ١٩١.
- (90) Webster Editorial Staff, (1960) "method", In Webster's Dictionary, pp. 1422-1423.
- (91) Ibid., pp 1422-1423.
- (٩٢) يفضل البحث تسميتها بالموازين الصرفية لكونها تأتي على ثلاثة صور، هي: الوزن الصرفي العام، والوزن التصغيري، ووزن منتهى الجموع.
- (93) Hockett, C. F. (1954). "Two Models of Grammatical Description", *Word*, 10, 210-33 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). *Readings in linguistics*. Washington DC: America Council of Learned Societies).
- (٩٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤ ١٩٦٤)، ص ٩٧.

- (95) Hockett, (1954). "Two Models of Grammatical Description". *Word*, 10, 210-33 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). *Readings in Linguistics*).
- (96) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, P 140.
- (97) Mathews, *Recent Developments in morphology*, p. 106.
- (98) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, pp. 224-25.
- (99) Robins, R. H. (1988). "Appendix: History of Linguistics", In *linguistic Theory: Foundations*, vol. 1 of *Linguistics: The Cambridge Survey*, Edited by Frederick J. Newmeyer, p. 475.
- (100) *Ibid.*, p 224.
- (101) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 109.
- (102) *Ibid.*, p. 107.
- (١٠٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣ ١٩٨٨)، ص ٤٠٧.
- (١٠٤) ابن عقيل، بهاء الدين - شرح ابن عقيل، ج٢، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحاميد، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤ ١٩٦٤)، ص ٤٤٣.
- (١٠٥) السابق، ج٢، ص ٤٤٣.
- (106) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 97.
- (107) Harris, Z. S. (1942). "Morpheme Alternants in Linguistic Analysis". *Language*, Vol. 18, pp.169-80 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). *Readings in Linguistics*. Washington, DC: America Council of Learned Societies.
- (108) Hockett, A. (1958). *A Course in Modern Linguistics*.
- (109) Hill, Archibald A. (1958). *Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English*. New York: Harcourt, Brace & World.
- (110) Gleason A. (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics*.
- (111) Hall, Robert A. (1964). *Introductory Linguistics*, Philadelphia: Chilton.
- (112) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p.99.
- (١١٣) وهي نظرية عامة للتحليل اللغوي ترجع في بعض من مبادئها إلى نظرية هيلمسليف الجلوسماتية التي تعد تحليلاً لغوياً رياضياً، بل تعد ثمرة النظرية الجلوسماتية "Lamb". In *The New Encyclopedia Britannica*, Chicago: Helen Hemingway Benton, Publisher بعد التطوير الذي لحقها على يد الأمريكي سيني لامب أكثر تشويقاً من عمل هيلمسليف الخاص Sampson, geofry. (1980). *Schools of Linguistics: Competition and evolution*, London: Hutchinson, p. 168. بعضاً من سماتها من نظرية براغ... وتقوم هذه النظرية الخطية السائدة للتوزيعية لبومفيلد بعرض الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتعلق فيها مستوى ما يتحقق بتركيب عند مستوى آخر.. Robins, A Short History of Linguistics. p. 226.
- (114) Lamb, S. M. (1966). *Outline of Stratificational Grammar*.: Washington DC: Georgetown University Press.
- (115) Gleason, H. A. (1964). "The Organization of Language: a Stratificational View", *MSLL Monograph Series on Language and Linguistics*. Georgetown University, Washington DC 17, pp. 75-95.
- (116) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 100.
- (117) Crystal. *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 166.

- (118) Hockett, C. F. (1947). "Problems of Morphemic Analysis, *Language*", Vol. 23. pp. 321-41 (reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). *Readings in Linguistics*. Washington, DC: America Council of Learned Societies).

ويراد به «التحقق الحقيقي (المادي) لأي مورفيم (تجريدي)» (Chalker, Sylvia & Weiner (1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar*, p. 284. وتسمى هذه الوحدات للصرفية

مورفات قبل التصنيف والمورفات بعد تصنيفها بوصفها تحققات مورفيم معين أي أفرادها التي يتحقق من خلالها؛ إذ نحن «نصنف للمورفات معاً بصفتها المورفات مورفيم مجرد» Bolinger,

Dwight & Sears, Donald. A. (1981). *Aspects of Language*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc. p. 43.

- (119) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p.98.

- (120) Bloomfield, *Language*, p. 161.

- (121) Lyons, John. (1981). *Language and Linguistics: An Introduction*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 119.

- (122) Atkinson, Martin. [et al]. (1985). *Foundations of General Linguistics*, 2nd impression, London: George Allen & Unwin, p. 140.

- (123) Crystal, David. (1995). *The Cambridge Encyclopedia of the English Language*, Cambridge: Cambridge university Press, p. 198.

- (124) Finegan, Edward & Besnier, Niko. (1989). *Language: Its Structure and Use*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers, p. 96.

- (125) Ibid., p. 99.

(١٢٦) وهو يرجع إلى باتيني وقد دار سوسير حول مفهومه، كما تبناه بلومفيلد. انظر البحث ص ص ٢٤ - ٢٥.

(١٢٧) مثل جليسون وغيره. Gleason, (1961). *Introduction to Descriptive linguistics*.

- (128) Allerton, *Essentials of Grammatical Theory*, p. 223.

(١٢٩) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج٢، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، (القاهرة: دار التراث، ط٣)، ص ٤.

(١٣٠) ابن مالك، مسألة في الاشتقاق، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٤ (١٩٩٠)، عدد ٣٨، ص ١٢٧.

- (131) Robins, (1988). "Appendix; History of Linguistics", p. 475.

- (132) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

- (133) Atkinson, [et al]. *Foundations of General linguistics*, p 140.

- (134) Mathews, *Recent Developments in morphology*, p. 97.

- (135) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

- (136) Mathews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106.

- (137) Palmer, *Grammar*, p. 121.

- (138) Crestal, *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 166.

- (139) Atkinson, Martin. [et al]. (1985). *Foundations of General Linguistics*, p. 141.

(١٤٠) النجفي، علي كبير بن محمود - التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، (حيدر آباد البنكن: ط٢ - ١٣٤٠هـ)، ص ٤٥.

- (141) Fudge, E. C. (1970) *Phonolgy*, In *New Horizons in Linguistics*, edited by Lyons, John, GB: Penguin Books, p. 12.

(١٤٢) اختار البحث من الأوزان التي وجهت عليها هذه الكلمات وأمثالها تلك الأوزان التي راعت الكلمات قبل تغييرها، فأخرجت من الميزان تغيير الإعلال ووزنت قال على فعل، وأخرجت من الميزان تغيير الإبدال ووزنت ازدهر على افتعل، وتغيير الإدغام ووزنت رد على فعل. ويرجع تفضيلنا لهذه الأوزان بإخراجها التغييرات الصوتية من الميزان الذي استنبط للتحليل الصرفي لا الصوتي. ولا ينبغي عنا أن صرفنا العربي قد اشتمل على عدة توجيهات لأوزان هذه الكلمات؛ فلم يتفق الصرفيون على وزنها، من ذلك ما يناقشه الرضي في شرحه شافية ابن الحاجب، يعلق على قول ابن الحاجب في الميزان الصرفي: «ويغير عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه يلتصق» وابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي، ج١، ص ١٠، يقول عن ذلك: «وهذا مما لا يسلم، بل نقول لضرب على وزن افتعل، وفحصنا وزنه فغلط... فيغير عن كل الزائد المبدل منه بالبديل، لا بالمبدل منه، وقال عبدالقاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: «يجوز أن يعبر عنه بالبديل، فيقال في قال: إنه على وزن قال هـ. هـ قال في الشرح شرح ابن الحاجب على شافيته»: «لأنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستقلال أو للتنبيه على الأصل، والرضي، شرح الشافية، ج١، ص ١٨ - ١٩ كما أنه لا يعيننا في هذا المقام تتبع التوجيهات الأخرى الواردة عن الدارسين المعاصرين التي يمكن مراجعة طرف منها في بحث البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات؛ وذلك لانصراف الجهد في هذا المقام إلى بيان الحس اللغوي المرهف الذي صدر عنه الصرفيون الذين أخرجوا التغييرات الصوتية من الموازين الصرفية فوزنوا هذه الكلمات وأمثالها نون تعرض لما طرأ عليها من إعلال أو إبدال أو إدغام.

(143) Ibid., p. 246.

(144) Ibid., p. 106.

(145) Palmer, *Grammar*, p. 121.

(146) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 224 & Palmer, *Grammar*, P. 122.

(147) Ibid., p. 246.

(148) Atkinson, [et al]. *Foundations of General Linguistics*, p. 140.

(149) Ibid., p. 140

(150) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 223.

(151) Matthews, *Recent Developments in Morphology*, p. 106

(152) Palmer, *Grammar*, p. 122.

(153) Ibid., p.223.

(154) Ibid., p.224.

(155) Lyons, John. (1974). "Linguistics". In *The New Encyclopedia Britannica*, Chicago: Helen Hemingway Beaton. Publisher, Vol. 10, p. 998.

(١٥٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٤٢٩.

(١٥٧) ابن يعيش، موفق الدين أو البقاء - شرح مفصل الزمخشري، ج ٥، (مصر: إدارة الطباعة المتبرية، د - ت)، ص ٨٨.

(١٥٨) السيوطي، جلال الدين - الأشباه والنظائر، ج٢، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت: دار الرسالة، ط ١٩٨٥)، ص ٢٨٤.

(159) Allerton, *Essential of Grammatical Theory*, p. 224.

(160) Ibid., p.223.

- (161) Harris, Zellig. (1942). Morpheme Alternats in Linguistic Analysis. language. 18: pp. 169-180.
 (162) Hockett. C. H. (1950). Peiping Morphophonemics, Language, 26, pp. 63-85.

(١٦٣) ويقال لها كذلك اللغة الفلبينية Pilipino اللغة الرسمية للفلبين؛ إذ يتحتمها عشرة ملايين بوصفها لغة أصلية ولغة ثانية، وتعد اللغة الأهلية لأغلب منطقة الشمال الكبيرة من الجزر الفلبينية، وهي إحدى لغات الأسرة اللغوية «مالايو - بوليزينية Malayo - Polynesian» التي تسمى كذلك بأسرة الأوسترونيزية Austronesian وتعني «الجزيرة الجنوبية»؛ إذ الاسم من الجذر اللاتيني austro «جنوبي»، والكلمة اليونانية «جزيرة» nesis. أنظر: Besnier, Niko. (1996). "Malayo - Polynesian Languages", In Grolier Multimedia Encyclopedia & Ulack, Richard. (1993-1996). "Manila", In Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia. © 1993-1996. Microsoft Corporation.

(164) Ibid., pp. 63-85.

- (165) Anderson, Stephen R. (1992). A - Morphous Morphology, Cambridge: Cambridge University Press, p.59.

(١٦٦) يراد بتغييرات النقل ما تنتقل به الصيغة من وزن إلى وزن آخر، كما في انتقال فقه إلى فقه وفقه لإفادة صيرورة لفقه ملكة أقرب إلى السجية مع ضم العين، وزيادة معنى للمغالبية مع الفتح. ولا يراد في هذا السياق نقل الصيغة بوزنها المخصوص من دلالة صرفية إلى أخرى، كنقل من المصادر والأفعال والمشتقات وغيرها إلى العلمية، كما في محمد محمود ونحو ذلك، كما لا يراد به في هذا السياق النقل الخاص بنقل الحركة في الإعلال.

(١٦٧) الرضي، شرح الشافية، ج١، ص ٧٠.

(١٦٨) Finegan & Niko, Language: Its Structure and Use, p. 97.

(١٦٩) إحدى لغات الأسرة اللغوية «مالايو - بوليزينية Malayo - Polynesian» التي تسمى كذلك بأسرة الأوسترونيزية Austronesian، أنظر: Hart. Donn V. (1996). "Samoans", In grolier Multimedia Encyclopedia، وكذلك هامش ١٢٧ من هذا البحث.

(١٧٠) Finegan & Niko, Language: Its Structure and Use, p. 97.

(١٧١) ابن مالك، مسألة في الاشتقاق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، سنة ١٤ (١٩٩٠)، عدد ٣٨، ص ١٢٨.

أولاً: المراجع والدراسات العربية

* ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن

١ - كتاب أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧).

* الأنباري: أبو بكر محمد.

٢ - كتاب المنكر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبدعون الجنابي، (بغداد: مطبعة العاني، ط ١ ١٩٧٨).

* البكوش، الطيب

٣ - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٧٣).

* الناقبي، محمد

٤ - التكرار الصامت والتعاقب الصائتي في اللغة العربية، ضمن «قضايا في اللسانيات العربية»، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط ١ ١٩٩٢).

* الجرجاني، السيد الشريف

٥ - التعريفات، يليها رسالة في بيان اصطلاحات الصوفية، (كراتشي: المكتبة الحمادية، ١٩٨٢).

* جرين، جويث

٦ - علم اللغة النفسي: تشومسكي وعلم النفس، ترجمة وتعليق د. مصطفى التوني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢).

* ابن جنبي، أبو الفتح عثمان

٧ - المنصف في التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١ ١٩٥٤).

* الجوهري، إسماعيل بن حماد

٨ - الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ط ٢ ١٩٧٩).

* ابن الحاجب

٩ - الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهد، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥).

* حسان، تمام

١٠ - اللغة بين المعيارية والوصفية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨).

١١ - اللغة العربية: معناها ومبناها، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، ط ٢ ١٩٧٩).

* الدناع، يوسف خليفة

١٢ - نور الصرف في منهجي النحو والمعجم، (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨١).

* الرازي، فخر الدين

١٣ - مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير، وبهامشه تفسير أبي السعود، (مصر: دار الطباعة العامرة).

* الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن

١٤ - شرح كافية ابن الحاجب، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت).

١٥ - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥).

* ابن السراج، محمد بن سهل

١٦ - الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣ ١٩٨٨).

* سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان

١٧ - الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٢ ١٩٨٢).

* السيوطي، جلال الدين

١٨ - الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١ ١٩٨٥).

١٩ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه، (القاهرة: دار التراث، ط ٣ دت).



٢٠ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تصحيح السيد محمد بدر النعساني، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت).

* شاهين، عبدالصبور

٢١ - المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٧٧).

* الصبان، محمد بن علي

٢٢ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢ ١٩٢٨).

* عبدالغني، أحمد عبدالعظيم

٢٢ - نور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة: مخطوطة رقم ٣٣٦ بكلية دار العلوم.

* ابن عصفور، علي بن مؤمن

٢٤ - المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني، ط ١ ١٩٧٢).

٢٥ - الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ٤ ١٩٧٩).

* ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله

٢٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٤ ١٩٦٤).

* الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد

٢٧ - التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط ١ ١٩٨١).

* الكفوي، أبو البقاء

٢٨ - الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان برويش ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١ ١٩٩٢).

* المازني، أبو عثمان بكر بن محمد.

٢٩ - التصريف، بشرح ابن جني «المنصف في التصريف»، تحقيق، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١ (١٩٥٤).

* ابن مالك، محمد بن عبدالله

٣٠ - مسألة في الاشتقاق، تقديم وتحقيق محمد وجيه نكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ١٤ (١٩٩٠)، العدد ٣٨.

* مجمع اللغة العربية

٣١ - المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٩).

٣٢ - المعجم الوسيط، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٣).

* محمود، زكي نجيب

٣٣ - تجديد الفكر العربي، (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٣).

* المسدي، عبدالسلام

٣٤ - التفكير اللساني في الحضارة العربية، (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦).

* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين

٣٥ - لسان العرب، (بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٥٥).

* الميداني، أحمد بن محمد

٣٦ - نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط ١ ١٩٨١).

* النجفي، علي أكبر بن محمود

٣٧ - التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، (حيدر أباد النكن: ط ٢ ١٣٤٠ هـ).

* هندراوي، حسن

٣٨ - مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، (دمشق: دار القلم، ط ١ ١٩٨٩).

* وافي، علي عبدالواحد

٣٩ - علم اللغة، (القاهرة: دار نهضة مصر، ط ٧ ١٩٧٢).

* وهبة، مجدي

٤٠ - معجم المصطلحات الأدبية: إنكليزي - فرنسي - عربي، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٤).

* ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء

٤١ - شرح مفصل الزمخشري، (مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د. ت).

٤٢ - شرح الملوكي في التصريف، تحقيق د. فخرالدين قباوة، (حلب: المكتبة العربية، ط ١ ١٩٧٢).

ثانياً: المراجع والدراسات الأجنبية

* Akmajian, Adrian [et. al]

43 - (1990). *An Introduction to Language and Communication*, 3rd ed., Massachusetts Institute of Technology.

* Alerton, D. J.

44 - (1979). *Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology*, London: Routledge & Kegan Paul.

* Anderson, Stephen R.

45 - (1988). *Morphological Theory*, In *Linguistic Theory: Foundations*, vol. 1 of *Linguistics: The Cambridge Survey*, Edited by Frederick J. Newmeyer.

46 - (1992). *A - Morphous Morphology*, Cambridge: Cambridge university Press.

* Atkinson, Martin. [et al].

47 - (1985). *Foundations of General Linguistics*, 2nd impression, London: George Allen & Unwin

* Beaugrande, Robert de.

48 - (1991). *Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works*, 2nd impression.

*** Besnier, Niko.**

49 - (1996). "Malayo - Polynesian Languages". In Grolier Multimedia Encyclopedia.

*** Bloch, J.**

50 - (1947). *English Verb Inflection*, language, Vol. 23, pp. 399-418 (Reprinted in Joos, M. (ed.) (1958). *Readings in Linguistics*, New York: American Council of Learned Societies).

*** Bloomfield, L.**

51 - (1935). *language*, London: George Allen & Unwin Ltd.

*** Bolinger, Dwight & Sears, Donald A.**

52 - (1981). *Aspects of Language*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

*** Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond**

53 - (1994). *The Oxford Dictionary of English Grammar*, Oxford University Press.

*** Comrie, Bernard.**

54 - (1993-1996). "Language", *Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia*. © 1993-1996. Microsoft Corporation.

*** Crystal, David**

55 - (1971). *Linguistics*, England: Penguin Books Ltd.

56 - (1985). *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, 2nd ed., UK: Basil Blackwell Ltd.

57 - (1987). *The Cambridge Encyclopedia of Language*, Cambridge: Cambridge University Press.

58 - (1995). *The Cambridge Encyclopedia of the English Language*, Cambridge: Cambridge University Press.

*** Dinneen, Francis P.**

59 - (1967). *An Introduction to General Linguistics*, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

*** Ducrot, Oswald and Todorov, Tzvetan.**

60 - (1981). *Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language*. Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference.

*** Finegan, Edward & Besnier, Niko.**

- 61 - (1989). *Language: Its Structure and Use*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers.
- * **Fudge, E. C.**
- 62 - (1970). Phonology, In *New Horizons in Linguistics*, edited by Lyons, John, GB: Penguin Books.
- * **Gleason, H. A.**
- 63 - (1961). *An Introduction to Descriptive Linguistics*, 2nd, revised edition. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- 64 - (1964). "The Organization of Language: a Stratificational View", MSL, Monograph Series on language and Linguistics. Georgetown University, Washington DC 17. pp. 75-95.
- * **Greenberg, Joseph H.**
- 65 - (1957). "The Definition of Linguistic Units", In *Essays in Linguistics*, Chicago: The University of Chicago Press.
- * **Guzman, Videa (et. al)**
- 66 - Morphology: The Study of Word Structure, In O'Grady, William. (1991). *Contemporary Linguistics: An Introduction*, New York: St. Martin's press.
- * **Haas, W.**
- 67 - (1957). "Zero in Linguistic Description", In *Studies in Linguistic Analysis*, (Special publication of the Philological Society) Oxford: Blackwell.
- * **Hall, Robert A.**
- 68 - (1964). *Introductory Linguistics*, Philadelphia: Chilton.
- * **Hamp, Eric P.**
- 69 - (1966). *A Glossary of American Technical Linguistic Usage, 1925-50*, Publications of the committee for terminology, spectrum publishers.
- * **Harris, Z. S.**
- 70 - (1942). "Morpheme Alternants in Linguistic Analysis". *Language*, Vol. 18. pp. 169-80 (Reprinted in Joos, Martin (ed.) (1957). *Readings in Linguistics*. Washington, DC: America Council of Learned Societies.

* **Hart, Donn V.**

71 - (1996). "Samoans", In Grolier Multimedia Encyclopedia.

* **Hill, Archibald A.**

72 - (1958). *Introduction to Linguistic Structure: From Sound To Sentence in English*, New York: Harcourt, Brace & World.

* **Hjelmslev, Louis**

73 - (1969). *Prolegomena to a Theory of language*, Madison: University of Wisconsin Press.

* **Hockett, C. F.**

74 - (1947). "Problems of Morphemic Analysis, language", Vol. 23. pp. 321-41 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). Readings in Linguistics. Washington, DC: America Council of Learned Societies).

75 - (1950). "Peiping Morphophonemics". *Language*, 26, pp. 63-85.

76 - (1954). "Two Models of Grammatical Description", *Word*, 10, 210-33 (Reprinted in Joos, Martin (ed.). (1957). Readings in Linguistics. Washington, DC: America Council of Learned Societies).

77 - (1958). *A Course in Modern Linguistics*, New York: The Macmillan Company.

* **Koln, Martha.**

78 - (1982). *Understanding English Grammar*, New York: Macmillan Co., Inc.

* **Lamb, S. M.**

79 - (1966). *Outline of Stratificational Grammar*, Washington DC: Georgetown university Press.

* **Lyons, John.**

80 - (1968). *An Introduction to Theoretical linguistics*, Cambridge University Press.

81 - "Linguistics", In *The New Encyclopedia britannica*, Chicago: Helen hemingway Benton. Publisher.

82 - (1981). *Language and Linguistics: An introduction*, Cambridge University Press.

* **Marriam Webster Editorial Staff,**

83 - *Webster's Third New International Dictionary of the English Language*, Chicago: William Benton, Publisher.

* **Martinet, Andre.**

84 - (1964). *Elements of General linguistics*, Translated by Palmer, Elisabeth, London: Faber and Faber Ltd.

* **Marththews, P. H.**

85 - (1970). *Recent Developments in Morphology*, New Horizons in Linguistics, GB: Penguin Books.

* **Nida, E. A.**

86 - (1948). "The Identification of Morpheme", *language*, Vol. 24, pp. 414-417 In Joos, M. (ed.) (1958). *Readings in Linguistics*, New York: American Council of Learned Societies.

* **Nasr, Raja T.**

87 - (1980). "Morphemeics", In *The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings*, GB: Longman Group Ltd.

88 - (1980). "The Major Grammatical Morphemes of English". In *The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings*, GB: Longman Group Ltd.

* **Owens, Rober E.**

89 - (1988). *Language and Development: An Introduction*, 2nd (ed.), Columbus: Merril Publishing Company.

* **Pike, Kenneth.**

90 - (1967). *Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior*, The Hague: Mouton.

* **Plamer, Frank**

91 - (1971). *Grammar*, GB: Penguin Books.

* **Richard, Jack (et. al.).**

92 - (1985). *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, GB: Longman Group Ltd.

* **Robins, A.**

93 - (1968). *A Short History of Linguistics*, Bloomington and London: Indiana University Press.

- 94 - (1988). "Appendix: History of Linguistics", In *Linguistic Theory: Foundations*, vol. 1 of *Linguistics: The Cambridge Survey*, Edited by Frederick J. Newmeyer.
- * **Sapir, Edward.**
- 95 - (1921). *Language: An Introduction to the Study of Speech*, New York: harcourt, Brace & World.
- * **Saussure, Ferdinand de.**
- 96 - (1959). *Course in General Linguistics*, Translated by Baskin, Wade, New York: McGraw-Hill Book Company.
- * **Sampson, Geofry.**
- 97 - (1980). *Schools of Linguistics: Competition and evolution*, London: Hutchinson.
- * **Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise.**
- 98 - (1980). *Linguistics for the Students of Literature*, San Diego: Harcourt Brace jovanovich, Publishers.
- * **Ulack, Richard.**
- 99 - (1993-1996). "Manila", In *Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia*. © 1993-1996. Microsoft Corporation.
- * **West, Fred.**
- 100 - (1975). *The Way of the Language*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.
- * **Wunderlich, Dieter.**
- 101 - (1979). *Foundations of Linguistics*, Translated by lass, Roger, Cambridge: Cambridge University Press.
- * **Young, David J.**
- 102 - (1948). *Introducing English Grammar*, London: Hutchinson Group. "Lamb", In *The New Encyclopedia Britannica*, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher.